

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

The Impact of Smart Sanctions on State Sovereignty under the Magnitsky Act

ماهر حسين رشيد سليمان البياتي

قسم القانون العام/ معهد العلمين للدراسات
العليا/ محافظة النجف/ جمهورية العراق المستخلص
maherhusseinrashedalbayait@gmail.com

حيدر كاظم عبد علي الخفاجي*

قسم القانون العام/ معهد العلمين للدراسات
العليا/ محافظة النجف/ جمهورية العراق المستخلص
dr.header@iu-babil.edu.iq

تاريخ إرسال المقال: 2026-04-07 تاريخ قبول المقال: 2026-08-18 تاريخ نشر المقال: 2026-09-22

الباحث:

يتناول هذا البحث العقوبات الذكية على سيادة الدولة من خلال قانون ماغنيتسكي بوصفه أحد أبرز النماذج المعاصرة للعقوبات الفردية العابرة للحدود. ويبيّن الخلفية التاريخية للقانون، وقواعد الإسناد التي بررت امتداده خارج الإقليم، كما يوضح نطاق تطبيقه الموضوعي والشخصي، ويحلل أثره في السيادة القضائية والتشريعية للدول عبر تتبع مسار تدويله وانتقاله إلى نظم قانونية متعددة. كما يختبر الفصل تطبيقات هذا القانون في روسيا والصين وقضية مقتل جمال خاشقجي، لينتهي إلى أن تشريعات ماغنيتسكي عززت المساءلة الفردية عن الانتهاكات الجسيمة والفساد الكبير، لكنها في المقابل كرّست توتراً متزايداً بين مقتضيات حماية حقوق الإنسان ومكافحة الفساد من جهة، ومبدأ السيادة الوطنية والاختصاص الداخلي للدول من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: قانون ماغنيتسكي، العقوبات الذكية، سيادة الدولة، حقوق الإنسان، الفساد الكبير.

Abstract

This chapter examines the impact of smart sanctions on state sovereignty through the Magnitsky Act as one of the most significant contemporary models of cross-

* المؤلف المرسل

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

border targeted sanctions. It explains the historical background of the law, the attribution rules that justified its extraterritorial reach, and the objective and personal scope of its application. The chapter also analyzes how Magnitsky-style legislation has affected judicial and legislative sovereignty through its diffusion into multiple legal systems. It further tests the law in practical applications involving Russia, China, and the killing of Jamal Khashoggi. The chapter concludes that Magnitsky legislation strengthened individual accountability for gross human rights abuses and grand corruption, yet it also generated persistent tension between human-rights protection and anti-corruption goals on the one hand and state sovereignty and domestic jurisdiction on the other.

Keywords: Magnitsky Act, Smart Sanctions, State Sovereignty, Human Rights, Grand Corruption.

المقدمة

تتبع أهمية هذا البحث من أن تشريعات ماغنيتسكي لم تعد مجرد تدابير وطنية ذات أثر داخلي، بل تحولت إلى آلية عابرة للحدود تُستخدم في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان والفساد الكبير خارج الإقليم الأمريكي، بما يثير أسئلة جوهرية حول حدود السيادة التقليدية، ومشروعية الامتداد التشريعي والمالي، وطبيعة التوازن بين المساءلة الدولية واحترام الاختصاص الوطني للدول ومن خلال ذلك، يُقدّم هذا الفصل معالجة مركزة لأثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة في ضوء قانون ماغنيتسكي، عبر تتبع نشأة هذا القانون وقواعد الإسناد التي استند إليها، وبيان نطاقه الموضوعي والشخصي، ثم تحليل انعكاساته على السيادة القضائية والتشريعية للدول، وأخيراً اختبار هذا الأثر في تطبيقات عملية شملت روسيا والصين وقضية مقتل جمال خاشقجي.

المبحث الأول

يمثل قانون ماغنيتسكي أحد أبرز النماذج الحديثة لتطور أدوات العقوبات في العلاقات الدولية، إذ نشأ من بيئة سياسية وحقوقية ارتبطت بقضية فساد وانتهاكات داخلية، ثم تحول إلى إطار تشريعي ذي امتداد عالمي، هذا القانون يكشف عن تداخل أبعاد متعددة: البعد التاريخي الذي ارتبط بظروف نشأته، والبعد القانوني الذي يقوم على توسيع قواعد الإسناد لتبرير ممارسة الاختصاص خارج الإقليم، والبعد الوظيفي الذي جعله أداة لإعادة تشكيل أنماط السلوك الدولي عبر العقوبات الذكية الموجهة للأفراد والكيانات، ومن خلال هذا التداخل.

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

يتوزع المبحث على مطلبين: يسلط المطلب الأول التأصيل القانوني لقانون ماغنيتسكي وقواعد الإسناد التي شكّلت أساسه العملي، ويتناول المطلب الثاني مسألة تطابق القانون.

المطلب الأول - التأصيل القانوني لقانون ماغنيتسكي وقواعد الإسناد

ارتبط قانون ماغنيتسكي بظروف سياسية وقانونية معقدة كشفت عن علاقة وثيقة بين الفساد المؤسسي وانتهاكات حقوق الإنسان، وهو ما أضفى عليه طابعاً يتجاوز مجرد كونه نصاً تشريعياً داخلياً. فمنذ لحظة ظهوره، عكس القانون استجابة عملية لواقعة محددة تحولت إلى رمز لانهايار سيادة القانون داخل روسيا، قبل أن تمتد أصدائها إلى النظام الدولي. هذا الارتباط بين حدث واقعي وتجربة تشريعية منح القانون بعداً تاريخياً مميزاً، وأعاد فتح النقاش حول مدى قدرة التشريعات الوطنية على معالجة قضايا ذات طبيعة عابرة للحدود. ومن هنا تبرز أهمية التوقف عند الخلفية التاريخية التي شكلت القاعدة الأولى لولادة هذا القانون، لفهم المسار الذي نقله من نطاق محلي إلى فضاء دولي أوسع.

في الوقت ذاته، يثير القانون إشكالات تتعلق بالمرجعيات القانونية التي استند إليها المشرع الأمريكي عند صياغته، وهو ما يقود إلى موضوع قواعد الإسناد.

الفرع الأول - الخلفية التاريخية لقانون ماغنيتسكي

شهدت روسيا في العقد الأول من الألفية الثالثة تحولات سياسية واقتصادية تركت أثراً مباشراً في بنية الدولة وعلاقاتها الداخلية والخارجية، فقد أعاد الرئيس فلاديمير بوتين منذ تسلمه السلطة في عام 2000 بناء منظومة الحكم على نحو يركز السلطة التنفيذية في الكرملين، مع تقليص هامش التعددية السياسية وتوجيه الاقتصاد نحو خدمة شبكة متكاملة من المصالح تضم الدولة والأوليغارشية. هذا النمط من الحكم جعل الفساد الإداري والمالي جزءاً من آليات عمل الدولة، بحيث تحولت مؤسساتها إلى أدوات لحماية مصالح النخبة الحاكمة، ولم تعد السلطة القضائية قادرة على أداء دورها كجهاز مستقل، وإنما باتت في كثير من الأحيان جزءاً من أدوات السيطرة السياسية. تقارير منظمة الشفافية الدولية في تلك الفترة وثقت تزايد معدلات الفساد داخل روسيا، وصعود نفوذ رجال الأعمال المرتبطين بالسلطة، وهو ما أوجد مناخاً محفزاً لتفاقم قضايا التهرب الضريبي والاحتيايل المالي، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي الجزئي الذي سمح بدخول الاستثمارات الأجنبية⁽¹⁾.

⁽¹⁾ Karen Dawisha, Putin's Kleptocracy: Who Owns Russia? New York: Simon & Schuster 2014, p. 45.

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

هذا السياق المتأزم شكّل الخلفية المباشرة لبروز قضية المحامي والخبير المالي سيرغي ماغنيتسكي، الذي كان يعمل مع صندوق الاستثمار الأجنبي "هيرميتاج كابيتال". وقد قاده عمله إلى اكتشاف واحدة من أكبر قضايا الاحتيال الضريبي في روسيا، بلغت قيمتها نحو 230 مليون دولار، تورط فيها مسؤولون في وزارة الداخلية الروسية وجهات قضائية نافذة. إن ما كشفه ماغنيتسكي لم يكن مجرد واقعة فساد مالي، وإنما انعكاساً لمشكلة بنيوية أعمق تتعلق بضعف منظومة الحكم وغياب المساءلة. هنا برز التناقض بين الدور الذي قام به المحامي في أداء واجبه المهني والدفاع عن سيادة القانون، وبين ممارسات الدولة التي سعت إلى التغطية على الفضيحة وحماية المتورطين فيها⁽¹⁾.

الفرع الثاني - قواعد الإسناد وفقاً للتشريعات الأمريكية

يتناول هذا الفرع في المدخل العام لقواعد الإسناد في العقوبات الأحادية الجانب، والأساس القانوني الداخلي الأمريكي للعقوبات الأحادية، وقواعد الإسناد ومقارنتها مع النظم القانونية الأخرى وقانون ماغنيتسكي بوصفه إطاراً تطبيقياً لقواعد الإسناد، وكما يأتي:

أولاً: المدخل العام لقواعد الإسناد في العقوبات الأحادية الجانب

يشير مفهوم "قواعد الإسناد" في الفقه القانوني الدولي إلى الأسس التي تمنح الدولة الحق في ممارسة سلطاتها التشريعية أو القضائية خارج حدودها الإقليمية، استناداً إلى اعتبارات تتعلق بالسيادة حماية المصالح الوطنية، أو تعزيز القيم العالمية كحقوق الإنسان وسيادة القانون. في هذا السياق، تبرز التجربة الأمريكية بوصفها النموذج الأبرز في توسيع نطاق الاختصاص التشريعي ليشمل حالات تتجاوز حدود الإقليم الوطني. فالعقوبات الأحادية الجانب التي اعتمدتها الولايات المتحدة منذ سبعينيات القرن العشرين لم تُصمّم لتقييد العلاقات الاقتصادية والسياسية داخل حدودها فقط، بل لتشكيل أداة قادرة على مواجهة ممارسات تُعدّ مهددة للأمن القومي أو للنظام الدولي. ومن هنا ارتبطت هذه العقوبات بفكرة "الإسناد الخارجي"، أي منح الدولة نفسها حق معالجة أفعال وقعت خارج إقليمها، من خلال تكييفها على أنها تشكل تهديداً مباشراً أو غير مباشر لمصالحها⁽²⁾.

(1) William F. Browder, Red Notice: A True Story of High Finance, Murder, and One Man's Fight for Justice, New York: Simon & Schuster, 2015, p. 309.

(2) محمد ضو فضيل، قاعدة الإسناد والقانون الإقليمي في القانون الدولي الخاص، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية جامعة المنصورة، مصر، المجلد 2، العدد 3، سنة 2021، ص 145-172.

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

وسرعان ما تبنته دول أخرى مثل كندا والمملكة المتحدة وأستراليا، حيث صدرت تشريعات تمنح سلطات مماثلة لحكوماتها، لفرض عقوبات ضد أفراد وكيانات أجنبية على خلفية قضايا تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان أو الفساد أو الجريمة المنظمة العابرة للحدود. ويكشف التحليل المقارن لهذه التجارب أنّ القاسم المشترك بينها هو اللجوء إلى أدوات وطنية ذات طابع عابر للحدود أصبح ضرورة سياسية وقانونية⁽¹⁾.

ثانياً: الأساس القانوني الداخلي الأمريكي للعقوبات الأحادية

تُعَدّ التشريعات الأمريكية الخاصة بالعقوبات الأحادية نتاج تطور طويل بدأ منذ الحرب الباردة إلا أن التحول النوعي في مسارها برز بوضوح مع صدور قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية لعام 1977 (International Emergency Economic Powers Act – IEEPA) فقد جاء هذا القانون ليضع إطاراً قانونياً مرناً للرئيس الأمريكي يتيح له إعلان "حالة طوارئ وطنية" مرتبطة بتهديد غير عادي واستثنائي، ويمنحه على أساسها صلاحيات واسعة لفرض تدابير اقتصادية ومالية ضد دول أجنبية أو كيانات وأفراد أجانب. أهمية هذا التشريع لا تكمن فقط في أنه وسّع من مجال التدخل الاقتصادي خارج الحدود الوطنية، وإنما في أنه أرسى لأول مرة قاعدة تشريعية تمنح الرئيس سلطة مفتوحة في التعامل مع تهديدات قد تكون غير مرتبطة مباشرة بعمل عدائي تقليدي، مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل أو شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود⁽²⁾.

هذا التطور التشريعي أسس لبيئة تسمح باستخدام العقوبات كأداة مستمرة من أدوات السياسة الخارجية. ومن خلال الصياغة الواسعة لمفهوم "التهديد غير العادي والاستثنائي"، أصبح بمقدور الرئيس أن يكيّف العديد من القضايا الدولية بوصفها تهديداً للأمن القومي أو الاقتصاد الأمريكي، وهو ما وفر غطاءً قانونياً لاستخدام متنوع للعقوبات عبر الإدارات المتعاقبة. وتظهر أهمية هذه الصلاحيات في أن الكونغرس لم يحدد بشكل دقيق طبيعة التهديدات التي يجوز إعلان الطوارئ بشأنها، ما ترك للسلطة التنفيذية حرية تقدير واسعة، تتيح لها استخدام أدوات القانون في حالات متعددة مثل الأزمات المالية الدولية، دعم الإرهاب، أو انتهاكات حقوق الإنسان عندما تُصوّر بوصفها ذات أثر على المصالح الأمريكية وغيرها من مصادر تهديد الأمن القومي الأمريكي.

(1) أحمد عبيس الفتلاوي، قانون ماغنيتسكي العالمي كآلية عقوبات أمريكية أحادية من خارج القضاء: دراسة في شرعية العقوبات على خلفية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والفساد الكبير، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 1، جامعة الكوفة، 2025، ص1051.

(2) United States Congress, International Emergency Economic Powers Act (IEEPA), Public Law 95-223, Title II, 91 Stat. 1626 (December 28, 1977), codified at 50 U.S.C. P.P.1701-1708.

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

ثالثاً: قواعد الإسناد ومقارنتها مع النظم القانونية الأخرى

تُظهر التجربة المقارنة أن الولايات المتحدة لم تكن الدولة الوحيدة التي منحت سلطاتها التنفيذية أدوات تشريعية لفرض عقوبات أحادية الجانب تتجاوز حدودها الإقليمية، فقد لحقت بها دول أخرى مثل كندا والمملكة المتحدة وأستراليا. ومن خلال دراسة هذه النماذج يتضح أن هناك قواسم مشتركة في البناء التشريعي، على الرغم من اختلاف السياقات السياسية والدستورية لكل دولة. ويعود ذلك إلى إدراك متنامٍ لدى هذه الدول بأن الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان ومكافحة الفساد تحتاج إلى أدوات فعالة يمكن تفعيلها بسرعة من دون الاعتماد الكلي على النظام متعدد الأطراف، وهو ما يستوجب بيانه مفصلاً وعلى النحو الآتي:

1. كندا: يُعدّ "قانون التدابير الاقتصادية الخاصة" لعام 1992 (SEMA) أول إطار تشريعي شامل في كندا يتيح للحكومة فرض عقوبات أحادية الجانب في حال وقوع "انتهاك خطير للسلم والأمن الدوليين" يهدد بخلق أزمة دولية واسعة. إلا أن نطاقه في بدايته كان محدوداً، إذ ركّز على قضايا تتعلق بخرق الاستقرار العالمي أكثر من تركيزه على الانتهاكات الفردية لحقوق الإنسان. ومع أحداث الربيع العربي عام 2011، توسع النظام التشريعي الكندي بصدور "قانون تجميد أصول المسؤولين الأجانب الفاسدين"، الذي سمح بفرض عقوبات مالية على سياسيين أجانب متهمين باختلاس ممتلكات عامة. ومع ذلك، ظل نطاق هذه العقوبات ضيقاً، حيث لم يشمل جميع حالات الانتهاكات الحقوقية أو الفساد. التحول الكبير تحقق عام 2017 بصدور "قانون عدالة ضحايا فساد المسؤولين الأجانب (JVCFOA)"، والذي بات يُعرف بقانون ماغنيتسكي الكندي. هذا القانون أعاد تنظيم منظومة العقوبات في كندا وجعلها أكثر تماسكاً، وأتاح فرض عقوبات على أفراد متورطين في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو في قضايا فساد كبرى، بغض النظر عن مكان وقوع هذه الانتهاكات أو صلتها المباشرة بكندا⁽¹⁾.

(1) للمزيد يُنظر:

- Canada, Special Economic Measures Act, S.C. 1992, c. 17.
- Canada, Freezing Assets of Corrupt Foreign Officials Act, S.C. 2011, c. 10.
- Canada, Justice for Victims of Corrupt Foreign Officials Act (Sergei Magnitsky Law), S.C. 2017, c. 21.

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

رابعاً: قانون ماغنيتسكي كإطار تطبيقي لقواعد الإسناد

يمثل قانون ماغنيتسكي، بنسخته الوطنية لعام 2012 والعالمية لعام 2016، التجسيد الأكثر وضوحاً لكيفية ترجمة قواعد الإسناد في التشريع الأمريكي إلى ممارسة عملية ذات بعد عابر للحدود. فهذا القانون لم يقتصر على إعلان مبادئ عامة بشأن محاسبة منتهكي حقوق الإنسان أو الفاسدين، وإنما وضع منظومة إجرائية دقيقة تمكن السلطة التنفيذية من إدراج الأفراد والكيانات الأجنبية في قوائم محددة مع ما يترتب على ذلك من آثار قانونية ومالية ودبلوماسية.

تقوم آلية الإدراج بموجب قانون ماغنيتسكي على تعاون مؤسسات متعددة، تشمل وزارة الخارجية ووزارة الخزانة ووكالة المخابرات المركزية (CIA)، حيث تُرفع التوصيات إلى الرئيس أو من يفوضه لإقرار الأسماء التي ستدرج في القائمة. هذه القوائم تُعرف بقوائم العقوبات الخاصة، وهي تفرض على الأفراد المستهدفين حرماناً من الحصول على تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة، وتجمد أي أصول أو ممتلكات لهم داخل النظام المالي الأمريكي. وتكمن الأهمية هنا في أن هذه القرارات لا تُبنى بالضرورة على أحكام قضائية دولية أو وطنية سابقة، وإنما على تقييمات سياسية وأمنية وقانونية تجريها مؤسسات الدولة الأمريكية، مما يوضح الطبيعة المرنة لقواعد الإسناد⁽¹⁾.

المطلب الثاني - نطاق تطبيق قانون ماغنيتسكي

يُعالج هذا المطلب مسألة تطابق القانون من خلال استعراض الأبعاد التي رسمت ملامح العقوبات الذكية في قانون ماغنيتسكي وتطبيقاته اللاحقة، وينقسم المطلب على فرعين متكاملين: يتناول الفرع الأول النطاق الموضوعي للعقوبات، في حين يتناول الفرع الثاني النطاق الشخصي لها.

الفرع الأول - النطاق الموضوعي

يبحث هذا الفرع في النطاق الموضوعي للعقوبات، عبر تحليل الانتهاكات الجسيمة والفساد الكبير كمعايير أساسية، ثم استعراض أثر الأمر التنفيذي 13818 في توسيع الصور المشمولة أو النطاق الموضوعي، ومناقشة إشكالية معيار الجسامة وما يثيره من جدل فقهي، وصولاً إلى الآثار المالية والقانونية المترتبة على تطبيق القانون في الواقع الدولي.

⁽¹⁾ United States Congress, Global Magnitsky Human Rights Accountability Act, Public Law No. 114-328, Title XII, Subtitle F, § 1263, 130 Stat. 2533 (December 23, 2016), codified at 22 U.S.C. § 2656 Note.

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

أولاً: الانتهاكات الجسيمة والفساد واسع النطاق

يُمثل قانون ماغنيتسكي العالمي للمساءلة حول حقوق الإنسان لعام 2016 نقطة ارتكاز جوهريّة في إعادة صياغة مفهوم الانتهاكات المشمولة بالعقوبات الذكية، إذ رسم حدوداً موضوعية دقيقة وإن كانت واسعة في الوقت نفسه. فقد نص القانون في الفقرة 1263(a)(1)(ii) على منح الرئيس الأمريكي سلطة فرض عقوبات على الأشخاص الأجانب المتورطين في "انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان"، مع الإحالة إلى الفقرة 502B(d)(1) من قانون المساعدة الخارجية لعام 1961 لتوضيح مضمون هذا المعيار. ووفقاً لهذا المرجع، تُعدّ الجسامة متحققة في حالات التعذيب، أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، إضافة إلى الحرمان التعسفي والمطول من الحرية من دون توجيه تهم أو محاكمة، والاختفاء القسري، وأشكال أخرى من الانتهاكات التي تحرم الأفراد من الحق في الحياة أو الأمن الشخصي.

ومن هنا يتضح أنّ المشرّع الأمريكي لم يكتفِ بالتوصيف العام، بل أوجد مرجعية تشريعية سابقة تعطي للقانون العالمي امتداداً مفاهيمياً يعكس التزامات الولايات المتحدة الحقوقية المعلنة. إنّ هذا التحديد لا يُنظر إليه فقط كصياغة داخلية، بل بوصفه محاولة لإيجاد معيار دولي يستند إلى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وبخاصة ما نصّت عليه الاتفاقيات الأممية مثل اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984 والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966⁽¹⁾.

ثانياً: توسع النطاق الموضوعي عبر الأمر التنفيذي 13818 لسنة 2017

يُمثل الأمر التنفيذي رقم 13818 الصادر في 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 عن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لحظة فارقة في مسار قانون ماغنيتسكي العالمي، إذ وسّع نطاقه الموضوعي والشخصي على

(1) للمزيد ينظر:

- United States Congress, Global Magnitsky Human Rights Accountability Act, Pub. L. No. 114-328, Title XII, Subtitle F, p. 1263(a)(1)(A)(ii), 130 Stat. 2549 (2016), codified at 22 U.S.C. p. 2656 note.
- United States Congress, Foreign Assistance Act of 1961, Pub. L. No. 87-195, p. 502B(d)(1), 75 Stat. 424 (1961), codified at 22 U.S.C. p. 2304(d)(1).
- United Nations, Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, adopted 10 December 1984, 1465 U.N.T.S. 85 (entered into force 26 June 1987).
- United Nations, International Covenant on Civil and Political Rights, adopted 16 December 1966, 999 U.N.T.S. 171 (entered into force 23 March 1976).

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغينيسكي

نحو جعل العقوبات أكثر شمولية ومرونة. فبينما نصّ قانون 2016 على معايير محددة مستمدة من قانون المساعدة الخارجية لعام 1961، جاء الأمر التنفيذي ليقدم صياغة أكثر عمومية حيث أشار إلى "الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان" من دون أن يقيدها حصرياً بالتعداد الوارد في النص التشريعي. هذا التوسع أتاح إدراج أنماط جديدة من الانتهاكات مثل العنف الجنسي، والاتجار بالبشر والاحتجاز التعسفي ذي الدوافع السياسيّة، وهي أفعال لم تكن مصنّفة بشكل صريح في النص الأصلي. وبذلك منح الأمر التنفيذي للسلطة التنفيذية هامش تقدير واسع يسمح لها بالتكيف على وفق المستجدات الميدانية والسياسيّة. كما أنه لم يعد يشترط وجود نمط متكرر من الانتهاكات، بل اعتبر أن واقعة جسيمة واحدة قد تكفي لإدراج الشخص على قوائم العقوبات. هذه النقلة النوعية عكست إدراكاً متزايداً لدى صانعي القرار الأمريكي بأن التحديات الحقوقية والفساد المستشري لا يمكن حصرها في قوالب قانونية جامدة، وأن الاستجابة الفعالة تتطلب نصوصاً مرنة قادرة على استيعاب الحالات المتغيرة والمعقدة في البيئات الدوليّة المختلفة⁽¹⁾.

إلى جانب توسيع تعريف الانتهاكات، أدخل الأمر التنفيذي 13818 أبعاداً جديدة على نطاق الفساد الكبير المشمول بالعقوبات. فبينما اكتفى قانون 2016 بالإشارة إلى "أعمال فساد كبيرة"، جاء الأمر التنفيذي ليُفصّل صور الفساد المقصودة بوصفها تشمل أسوأ أشكاله، مثل الاستيلاء على أصول الدولة، ومصادرة الأموال العامة لتحقيق منافع خاصة، واستغلال الموارد الطبيعية بطرائق غير مشروعة والرشوة على نطاق واسع، إضافة إلى تسهيل تحويل عائدات الفساد عبر النظام المالي الدولي. هذه الصياغة لم تكتفِ بالتوصيف، بل ربطت الفساد بتهديد مباشر للأمن القومي الأمريكي، وأعلنت أنّ مثل هذه الممارسات تمثّل خطراً غير عادي على السياسة الخارجية والاقتصاد الوطني. ومن خلال هذا التكيف، أعلن الرئيس حالة طوارئ وطنية للتعامل مع هذه التهديدات، ما منح الإدارة صلاحيات واسعة تحت مظلة قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدوليّة (IEEPA) هذا الربط بين الفساد والأمن القومي يوضّح كيف تطوّر الإطار القانوني ليصبح أكثر من مجرد أداة حقوقية، إذ بات وسيلة استراتيجية متعددة الأبعاد تعالج في آن واحد مخاطر حقوق الإنسان، وأخطار الفساد المالي، وانعكاساتهما على الاستقرار السياسي والاقتصادي العالمي.

⁽¹⁾ Executive Order No. 13818, Blocking the Property of Persons Involved in Serious Human Rights Abuse or Corruption, 82 Fed. Reg. 60839 (December 20, 2017), §§ 1(a)(i–iii).

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

وهكذا نجح الأمر التنفيذي 13818 في تحويل الفساد من مجرد مخالفة إدارية إلى تهديد استراتيجي يبرر التدخل الأمريكي عبر آليات العقوبات الذكية⁽¹⁾.

ثالثاً: معايير الجسامة ومشكلة الضبط المفاهيمي

يُمثّل معيار الجسامة في قانون ماغنيتسكي العالمي أحد أبرز الإشكاليات المفاهيمية التي أثارت نقاشاً واسعاً بين الفقهاء وصانعي السياسات. فبينما أحال القانون إلى § 502(d)(1) من قانون المساعدة الخارجية لعام 1961 لتحديد مضمون الانتهاكات الجسيمة، إلا أن الصياغة بقيت فضفاضة تسمح بمرونة واسعة في التفسير. هذا النص أورد أمثلة مثل التعذيب، والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاحتجاز المطول من دون محاكمة، والاختفاء القسري، والحرمان التعسفي من الحق في الحياة أو الحرية. ومع ذلك، فإن استخدام عبارات عامة مثل "انتهاكات جسيمة" يفتح المجال أمام تباين في التقدير من حالة إلى أخرى. فالمشرع الأمريكي أراد أن يترك للسلطة التنفيذية حرية التكيف تبعاً للمستجدات، غير أن هذا الانفتاح المفاهيمي يثير إشكالات تتعلق بمبدأ الشرعية، الذي يُعدّ أمراً واجباً، ويتطلب تحديداً دقيقاً للأفعال المعاقب عليها⁽²⁾. فعلى سبيل المثال، هل تُعتبر القيود الواسعة على حرية التعبير أو الممارسات الانتخابية غير العادلة ضمن الانتهاكات الجسيمة؟ وهل يمكن إدراج حوادث فردية معزولة في هذا الإطار؟ هذه الأسئلة تبقى مفتوحة أمام تقديرات سياسية قد تختلف باختلاف الإدارات والظروف الدولية. ومن ثمّ، فإن معيار الجسامة، رغم أهميته كأداة لإبراز خطورة الفعل، يحمل في طياته مخاطر متعلقة بالغموض القانوني وعدم اليقين لدى الأطراف المستهدفة. والتطبيق العملي لهذا المعيار كشف عن اتجاه واضح نحو التركيز على ما يمكن وصفه بـ"النواة الصلبة" للانتهاكات الجسيمة أي تلك الأفعال التي يُجمع عليها الفقه الحقوقي الدولي كجرائم لا تحتل الجدل: التعذيب الممنهج، والقتل خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي لفترات طويلة. هذه الأفعال تحظى بإجماع واسع

(1) للمزيد يُنظر:

- Executive Order No. 13818, Blocking the Property of Persons Involved in Serious Human Rights Abuse or Corruption, 82 Fed. Reg. 60839 (December 20, 2017), § 1(a)(ii)(A)–(B).
- United States Congress, International Emergency Economic Powers Act (IEEPA), Pub. L. No. 95–223, Title II, 91 Stat. 1626 (December 28, 1977), codified at 50 U.S.C. §§ 1701–1708.
- (2) Pasculli, L., & Stanford, B., "Form and Flexibility: The Normalisation of 'Magnitsky Sanctions' in the Face of the Rule of Law," Hague Journal on the Rule of Law, Vol. 15, Issue 2 (2022), p. 2.

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

ضمن الاتفاقيات الدوليّة مثل اتفاقية مناهضة التعذيب، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسيّة، والاتفاقية الدوليّة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. إدراج هذه الأفعال في لوائح العقوبات يمنح القانون قوة إضافية، لأنه يرسخ توافقاً بين ما ينص عليه التشريع الأمريكي وبين الالتزامات الدوليّة التي تدّعي واشنطن أنها تلتزم بها. لكن في الوقت نفسه، فإن توسعة المعيار لتشمل ممارسات أقل وضوحاً، مثل التمييز المنهجي أو قمع التظاهرات السلمية، تجعل من الجسامة مفهوماً متحركاً يخضع للتقدير السياسي أكثر من اعتماده على معايير قانونيّة محكمة. وهذا بدوره قد يؤدي إلى انتقادات حول الانتقائية أو تسييس آليات العقوبات، حيث يُستخدم المعيار بمرونة ضد خصوم سياسيين للولايات المتحدة أكثر مما يُستخدم ضد شركاء استراتيجيين متورطين في انتهاكات مشابهة. وبالتالي، فإن معيار الجسامة يظل سلاحاً ذا حدين: يعزز الشرعية عندما يُطبق على الأفعال الأشد خطورة، لكنه يضعف المصدقية عندما يتسع بشكل غير منضبط ليشمل حالات رمادية أو مثيرة للجدل⁽¹⁾.

يُظهر تحليل تقارير الكونغرس ومذكرات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) أنّ مفهوم "الجسامة" لم يعد مرتبطاً فقط بطبيعة الفعل ذاته إذا كان جسيماً أم لا . بل أيضاً بدرجة اتساعه وتأثيره في البنية السياسيّة والاجتماعيّة. فالتعذيب أو القتل خارج القضاء قد يُصنّفان جسيمين في أي حال، لكن عندما يُرتكبان ضمن نمط ممنهج ضد فئة معينة من السكان أو في إطار سياسة دولة، تصبح الجسامة مضاعفة وتستدعي إدراجاً عاجلاً في قوائم العقوبات⁽²⁾. هذا ما يفسر إدراج بعض القادة العسكريين في ميانمار بعد حملة التطهير العرقي ضد أقلية الروهينغا، إذ اعتُبرت الجريمة جسيمة؛ لأنها ارتكبت على نطاق واسع وبقصد التمييز العنصري. غير أنّ توسع المعيار ليشمل الأثر البنوي للانتهاك يطرح تحدياً على مستوى الضبط المفاهيمي؛ لأن تقدير حجم الأثر أو طبيعته الممنهجة قد يعتمد على مصادر معلومات سرية أو على تقارير منظمات غير حكومية، وهو ما قد يثير إشكالات تتعلق بموثوقية الأدلة. كما أنّ الربط بين "الجسامة" وبين "التأثير السياسي" يفتح المجال أمام السلطة التنفيذية لاستخدام هذا المعيار أداة لخدمة أولوياتها الاستراتيجية، بحيث تُبرز انتهاكات في دولة معادية وتتجاهل أخرى في دولة حليفة. وهذا التناقض يضعف من حيادية المعيار، حتى وإن كانت الانتهاكات موضوعياً جسيمة في كلتا الحالتين.

(1) Ibid, p. 2.

(2) Congressional Research Service, The Global Magnitsky Human Rights Accountability Act, Report R46981, December 3, 2021, pp. 5–6.

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

رابعاً: أثر النطاق الموضوعي في الواقع المالي والقانوني

أحدث النطاق الموضوعي لقانون ماغنيتسكي، كما عُرِّز لاحقاً بالأمر التنفيذي 13818، أثراً عميقاً على الواقع المالي الدولي، إذ لم تقتصر العقوبات على تجميد أصول الأشخاص والكيانات المستهدفة داخل الولايات المتحدة، بل تجاوزت ذلك لتفرض قيوداً صارمة على قدرتهم في التعامل مع النظام المالي العالمي. ويعود السبب إلى أن معظم التحويلات المالية الدولية تمر عبر البنوك الأمريكية أو ترتبط بالدولار الأمريكي بوصفه عملة احتياط عالمية. وبمجرد إدراج شخص أو كيان في قوائم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)، تصبح المؤسسات المالية حول العالم مترددة في الدخول في أية علاقة تجارية معه، خشية أن تتعرض هي الأخرى لعقوبات ثانوية أو لغرامات باهظة نتيجة خرق القوانين الأمريكية. وهكذا تتحول العقوبات الذكية من مجرد إجراءات وطنية إلى أدوات ذات أثر عابر للحدود تفرض عزلة مالية تكاد تكون مطلقة على المستهدفين، حتى إن لم تكن لهم تعاملات مباشرة مع الولايات المتحدة⁽¹⁾، هذا الامتداد العملي يعكس كيف أصبح النطاق الموضوعي للعقوبات وسيلة لإعادة تشكيل تدفقات رأس المال العالمية، وإعادة ترتيب أولويات الامتثال القانوني لدى البنوك والشركات متعددة الجنسيات.

لم تقتصر الآثار على الجانب المالي فحسب، إذ امتدت إلى الواقع القانوني على نحو أحدث تغييرات ملموسة في بنى الأنظمة الوطنية والدولية. فإدراج الأفراد والكيانات بموجب قانون ماغنيتسكي يخلق التزامات قانونية مباشرة على الأشخاص الأمريكيين، بمن فيهم المؤسسات المالية والشركات، التي تُمنع من إجراء أي تعامل مع الأسماء المدرجة. وبذلك، فإن أي عقد أو اتفاقية مبرمة مع هؤلاء تصبح غير قابلة للتنفيذ قانوناً في الولايات المتحدة، وهو ما ينسحب عملياً على السوق الدولية بالنظر إلى حجم الترابط الاقتصادي. وإضافة إلى ذلك، فإن قاعدة "الخمسين بالمائة (50 Percent Rule)" التي اعتمدها OFAC توسّع نطاق الالتزامات لتشمل الكيانات المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر بنسبة 50% أو أكثر من قبل شخص مدرج، حتى لو لم يرد اسمها في القوائم.

(1) Emily Flanigan, "The Long Arm of U.S. Sanctions Jurisdiction: The Extraterritorial Application of U.S. Sanctions Regimes to Both U.S. and Non-U.S. Actors and the Importance of Compliance Programs to Combat Potential Violations," Maryland Journal of International Law, Vol. 39 (2024), p.95.

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

الفرع الثاني - النطاق الشخصي لقانون ماغنيتسكي

يتناول هذا الفرع النطاق الشخصي من خلال عرض الأساس القانوني الذي حدده قانون 2012 ويتابع التوسع العالمي الذي أرسى قواعده قانون 2016 وما تبعه من الأمر التنفيذي 13818، ثم يناقش تنوع المستهدفين في التطبيقات العملية، وأخيراً يسلط الضوء على مسألة الأثر الرجعي للعقوبات وما تنبئه من إشكاليات تتعلق بالشرعية القانونية والسيادة.

أولاً- الإطار القانوني للنطاق الشخصي في قانون ماغنيتسكي ووسائل العقوبة:

أقرّ المشرّع الأمريكي في الفقرة (404-a) من قانون ماغنيتسكي أنّ لرئيس الولايات المتحدة سلطة فرض العقوبات على "أي شخص أجنبي" يثبت تورطه في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ولا سيما بحق الأفراد الذين سعوا إلى كشف أنشطة غير قانونية لمسؤولين حكوميين روس أو دافعوا عن الحقوق والحريات المعترف بها دولياً داخل روسيا. وقد حدّد القانون وسيلتين أساسيتين للعقوبة⁽¹⁾:

1. القيود على الدخول والإقامة، وتشمل حظر منح التأشيرات أو إلغائها استناداً إلى أحكام قانون الهجرة والجنسية الأمريكي (Immigration and Nationality Act, 8 U.S.C. 1182(a)(2)(G)).

2. تجميد الأصول والممتلكات الواقعة ضمن الولاية القضائية للولايات المتحدة، حيث أنيط تنفيذ هذه العقوبات بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) التابع لوزارة الخزانة.

ثانياً: التوسع العالمي للنطاق الشخصي (2016-2017)

جاء إقرار "القانون العالمي للمساءلة حول حقوق الإنسان" لعام 2016 ليشكّل نقطة انعطاف حاسمة في مسار العقوبات الأميركية. فقد تجاوز المشرّع الإطار الروسي الضيق الذي رسمه قانون عام 2012، لينتقل إلى إطار شامل يتيح للرئيس الأمريكي فرض عقوبات على "أي شخص أجنبي" يثبت تورطه في انتهاكات

(1) للمزيد يُنظر:

- United States Congress, Russia and Moldova Jackson–Vanik Repeal and Sergei Magnitsky Rule of Law Accountability Act of 2012, Pub. L. No. 112–208, § 404(a), 126 Stat. 1496 (2012), available at: <https://www.congress.gov/112/statute/STATUTE-126/STATUTE-126-Pg1496.pdf>.
- U.S. Congress, Senate, Sergei Magnitsky Rule of Law Accountability Act of 2012, Congressional Record, 112th Cong., 2nd sess., December 6, 2012, Statement of Sen. John McCain, available at: <https://www.congress.gov/crc/2012/12/06/CREC-2012-12-06-pt1-PgS7686.pdf>.
- Congressional Research Service, The Global Magnitsky Human Rights Accountability Act, CRS Report No. R46981, December 3, 2021, p. 3.

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

جسيمة لحقوق الإنسان أو في قضايا فساد كبرى، من دون تقيّد بالجنسيات أو بالحدود الجغرافية⁽¹⁾.

وقد حدّد القانون في المادة(2) الفقرة(4) أنّ انتهاكات حقوق الانسان الجسيمة تشمل التعذيب والاختفاء القسري، والاحتجاز المطول من دون محاكمة، والحرمان التعسفي من الحياة أو الحرية أو الأمان الشخصي، مستنداً في ذلك إلى قانون المساعدة الخارجية لعام 1961 (Foreign.Assistance Act of 1961) كما نصّ القانون في المادة(4) على إدراج "الفساد الكبير"، بما في ذلك اختلاس الأموال العامة، والرشوة، وتحويل عائدات الفساد⁽²⁾. وبذلك اتسع نطاق الإدراج ليشمل جميع أنحاء العالم، وهو ما حوّل النطاق الشخصي إلى أداة ذات طابع كوني.

ثالثاً: تنوع المستهدفين وتطبيقات عملية للأمر التنفيذي 13818 لسنة 2017

جاء تنفيذ الأمر التنفيذي 13818 الصادر في 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 Fed.Reg.6083982 ليكشف عن مرونة واسعة في توظيف النطاق الشخصي للعقوبات. فقد نصّت المادة 1(A-B)(ii)(a) من القانون أعلاه على أنّ الاستهداف لا يقتصر على مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو أفعال الفساد الكبرى، وإنما يمتد ليشمل كلّ مَنْ قدّم دعماً مادياً أو مالياً أو تقنياً أو لوجستياً لهذه الأفعال، أو عمل وكيلاً عنها. هذا التوسّع في التعريف فتح الباب أمام إدراج شبكات معقّدة تضم أفراداً وكيانات متعددة، بدءاً من الشركات الوهمية والوسطاء الماليين وصولاً إلى مؤسسات رسمية بعينها، وهو ما منح النطاق الشخصي بُعداً بنوياً يتجاوز الفعل الفردي ليطاول البنى الداعمة والممكنة⁽³⁾.

وقد انعكس ذلك عملياً في تنوّع غير مسبوق للمستهدفين. فقد شملت قوائم وزارة الخزانة الأميركية أفراداً من مستويات مختلفة: مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى، ورجال أعمال نافذين، وأذرع مالية متورطة في تبييض الأموال، فضلاً عن شركات سورية أنشئت خصيصاً لتسهيل تدفقات غير مشروعة. وتُعَدّ قضية إدراج

⁽¹⁾ United States Congress. Global Magnitsky Human Rights Accountability Act. Public Law 114-328. Washington, DC, 2016.

⁽²⁾ Ibid.p.3

⁽³⁾ Executive Order No. 13818, Blocking the Property of Persons Involved in Serious Human Rights Abuse or Corruption, 82 Fed. Reg. 60839 (December 20, 2017), § 1(a)(ii)(A-B).

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

شبكات فساد في جنوب أفريقيا مثلاً بارزاً على تطبيق معيار "الفساد الكبير"، حيث تم استهداف كيانات ضالعة في تضخيم العقود الحكومية وتمويل الرشى السياسية⁽¹⁾.

رابعاً: إشكالية الأثر الرجعي في العقوبات الشخصية

تُعد مسألة الأثر الرجعي من أبرز الإشكالات التي أثارها التشريعات الخاصة بقانون ماغنيتسكي، سواء في نسخته الروسية لعام 2012 أو في القانون العالمي لعام 2016. فقد تجاوزت النصوص التشريعية فكرة قصر العقوبات على الأفعال المستقبلية، وفتحت المجال أمام فرضها على أفراد وكيانات ارتكبوا أفعالاً قبل صدور القانون. إذ نصّت الفقرة 404 (a) من قانون 2012 صراحة على شمول العقوبات للمسؤولين عن "الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان" التي تعرّض لها سيرغي ماغنيتسكي قبل ثلاث سنوات من إقرار التشريع. وبالمثل، منح قانون ماغنيتسكي لعام 2016 في الفقرة 1263 (B)-(A)(1)(a) للرئيس الأميركي سلطة استهداف الأفراد "المسؤولين" أو "المشاركين" في انتهاكات أو أعمال فساد جسيم من دون اشتراط أن تكون تلك الأفعال لاحقة لسنّ القانون⁽²⁾.

وقد جاء الأمر التنفيذي 13818 الصادر عام 2017 ليؤكد هذا النهج، حيث خول الرئيس صلاحية إدراج من "تورط أو شارك بشكل مباشر أو غير مباشر" في الانتهاكات أو الفساد، حتى وإن وقعت في فترة زمنية سابقة. كما تبني الأمر التنفيذي صياغات موسّعة مثل "قدّم دعماً مادياً أو مالياً أو تقنياً ((B)-(A)(iii)(1))" كما جاء في القانون، ما جعل نطاق الأثر الرجعي لا يتوقف عند الفعل الأصلي، بل يشمل أشكال الدعم أو التسهيل المرتبطة به ولو بأثر رجعي⁽³⁾.

(1) U.S. Department of the Treasury, United States Sanctions Members of South Africa's Gupta Family for Their Involvement in Corruption, Press Release, October 10, 2019. available at: <https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm790>

(2) للمزيد يُنظر:

• United States Congress, Global Magnitsky Human Rights Accountability Act, Title XII, Subtitle F, of the National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2017, Pub. L. No. 114-328 § 1263(a)(1)(A-B), 130 Stat. 2549 (2016). available at: <https://www.congress.gov/114/plaws/publ328/PLAW-114publ328.pdf>

• Kerr, Victoria, & Sexton, James Patrick, op. cit., pp. 2-3.

• Pasculli, L., & Stanford, B., op. cit, pp. 24-25.

(3) Pasculli, L., & Stanford, B., op. cit . pp.24-25.

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

المبحث الثاني

أثر قانون ماغنيتسكي على سيادة الدولة

خلال العقود الأخيرة، لاسيما في مجال حقوق الإنسان ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة، أفرزت ضغوطاً متزايدة على هذا المفهوم التقليدي، وجعلت من السيادة موضوعاً لإعادة التفسير والتكييف. وفي هذا الإطار برزت العقوبات الذكية، وفي مقدمتها قانون ماغنيتسكي، بوصفها آلية تكشف عن حدود السيادة وتضعها أمام تحديات جديدة تتعلق بمدى قدرة الدولة على فرض إرادتها ضمن بيئة قانونية واقتصادية متشابكة، على ذلك يعالج هذا المبحث أثر قانون ماغنيتسكي في مبدأ سيادة الدولة بوصفه نموذجاً لتشريع وطني تجاوز نطاقه الداخلي ليفرض آثاراً عملية خارج الإقليم عبر أدوات مالية وقانونية وإجرائية، وقد أسهم هذا الامتداد في إعادة تشكيل العلاقة بين القانون الوطني والقانون الدولي من خلال إدماج معايير حقوق الإنسان ومكافحة الفساد في صلب المنظومات التشريعية الداخلية، وربطها في الوقت ذاته بشبكات الامتثال العابرة للحدود. ومن ثمّ فإن دراسة هذا المبحث تنطلق من ملاحظة أن العقوبات الفردية لم تعد محصورة في الإطار الوطني، وإنما غدت أداة معيارية تتقاطع مع سيادة الدول وتتوثر في حدود ممارستها لاختصاصاتها التقليدية.

و من أجل الإحاطة بما تقدم فُسِّم هذا المبحث على مطلبين مترابطين: يتناول المطلب الأول مسألة تجاوز ولاية الدولة وسيادتها القضائية، في حين تناول المطلب الثاني تراجع وتحول مبدأ السيادة في ضوء تطبيق العقوبات ذات الطابع العابر للحدود.

المطلب الأول - تجاوز ولاية الدولة وسيادتها القضائية

يتناول هذا المطلب الأول مسألة تجاوز ولاية الدولة وسيادتها القضائية من خلال استعراض مسار تدويل قانون ماغنيتسكي، وتحليل التجارب المقارنة في كندا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وأستراليا، فضلاً عن الردود التشريعية المقابلة كما في الحالة الروسية، بما يوضح تباين أنماط التكيف بين التبنّي المباشر للنموذج الأميركي وإعادة صياغته على وفق الخصوصيات الدستورية أو توظيفه كأداة سياسية مضادة.

تُثير تجربة قانون ماغنيتسكي إشكالية جوهرية تتعلق بعلاقة التشريع الوطني بمفهوم السيادة إذ تجاوز نطاقه الداخلي ليتحول إلى أداة ذات امتداد دولي تفرض آثاراً مباشرة على أفراد وكيانات خارج حدود الولايات المتحدة. هذا التحول لم يكن وليد لحظة تشريعية منفصلة، وإنما جاء نتيجة لتقاطع بين

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

اعتبارات سياسية وحقوقية واقتصادية أعادت رسم ملامح العلاقة بين القانون الوطني والقانون الدولي فالقانون الذي بدأ كإطار مخصص لمعالجة حالة روسية محددة، سرعان ما اتسع ليصبح نموذجاً مرجعياً، تبنته تشريعات دول أخرى أو تكيفت معه مؤسسات إقليمية كبرى، الأمر الذي أوجد بيئة معيارية جديدة تتجاوز الحدود التقليدية لولاية الدولة، وتبرز أهمية دراسة هذا المسار من خلال تحليل مرتكزات تدويل القانون، ومقارنة انعكاساته على البنى التشريعية الوطنية في دول مثل كندا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وأستراليا، فضلاً عن مناقشة التعقيدات القانونية التي نتجت عن طبيعته العابر للحدود. كما تكشف هذه التجربة عن أبعاد رمزية وسياسية عززت من انتشاره، إذ ارتبط اسمه بقضية إنسانية تحولت إلى رمز عالمي ضد الفساد وانتهاكات الحقوق. لذلك يسعى هذا المطلب إلى تقديم قراءة معمقة لتدويل القانون، عبر تناول مرتكزاته النظرية والعملية، واستعراض أثره المقارن، وتوضيح ما ترتب عليه من تحديات تتعلق بالسيادة والشرعية القانونية في النظام الدولي.

الفرع الأول - تدويل قانون ماغنيتسكي عن سيادة الدولة

أولاً: مرتكزات تدويل قانون ماغنيتسكي

لم يعد قانون ماغنيتسكي مجرد استجابة تشريعية أميركية لقضية فردية ارتبطت بوفاة سيرغي ماغنيتسكي في السجون الروسية، بل تحول تدريجياً إلى أداة دولية ذات تأثير عابر للحدود. يمكن تفسير هذا التحول من خلال جملة مرتكزات جوهرية أسست لعملية "التدويل"، بحيث بات القانون أنموذجاً تتبناه قوى غربية متعددة، وتُستلهم آلياته في نظم تشريعية موازية. هذا الانتقال من الخصوصية الروسية إلى العالمية يمثل أبرز تجليات تجاوز الولاية الوطنية، ويكشف كيف أمكن للقانون أن يعيد صياغة مفهوم السيادة في بعدها العملي، عبر المرتكزات الآتية:

1. الطبيعة المؤسسية التي صيغ بها القانون الأميركي: أنيطت للرئيس صلاحيات تقديرية واسعة في إدراج الأسماء والكيانات الأجنبية في قوائم العقوبات (1263 من قانون ماغنيتسكي العالمي 2016).⁽¹⁾
2. التحولات الدولية: أدت التحولات الدولية إلى تدويل دائرة تطبيق القانون: فالتجربة الروسية وحدها لم تكن كافية لتبرير التبنّي العالمي⁽¹⁾.

⁽¹⁾ Law Library of Congress, Worldwide Global Magnitsky Act Legislation, July 2022, p. 2. Available at: <https://tile.loc.gov/storage-services/service/ll/llglrd6106.pdf>

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

3. الطبيعة التقنية للعقوبات المالية: إذ ساعدت الطبيعة المذكورة على تدويل القانون، فيما أن معظم التدفقات المالية تمر عبر النظام المصرفي الأمريكي أو تعتمد على الدولار كعملة احتياطية، فإن أي شخص أو كيان يقع في دائرة العقوبات يجد نفسه معزولاً مالياً حتى في دول لم تُشرع قوانين مشابهة⁽²⁾.

ثانياً: الإطار المقارن لتأثير قانون ماغنيتسكي على البنى التشريعية الوطنية

أن هذا "التأثير المقارن" لم يكن مجرد تقليد شكلي، إذ تمثل في إعادة ترتيب العلاقة بين القانون الوطني والسيادة من جهة، وبين الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان ومكافحة الفساد من جهة أخرى، ومن أبرز التشريعات الوطنية هي:

1. كندا: لم يأتِ تبني قانون "عدالة ضحايا مسؤولين أجانب فاسدين" لعام 2017 في كندا كنتيجة لتطور داخلي فحسب، فقد جاء بوضوح تحت تأثير النقاش العالمي الذي أثاره قانون ماغنيتسكي الأمريكي. القانون الكندي أعطى لوزير الخارجية صلاحيات إدراج الأفراد الأجانب المتورطين في انتهاكات حقوقية أو فساد جسيم⁽³⁾.

2. الاتحاد الأوروبي: اتخذ الاتحاد الأوروبي مساراً مختلفاً، إذ لم يندفع إلى استنساخ النموذج الأمريكي مباشرة، بل انتظر حتى ديسمبر 2020 لإقرار نظام العقوبات العالمي لحقوق الإنسان⁽⁴⁾.

3. أما في المملكة المتحدة، فإن الخروج من الاتحاد الأوروبي (Brexit) كان لحظة فاصلة دفعت لندن إلى صياغة إطار وطني مستقل للعقوبات، حيث أدخلت تعديلات على قانون العقوبات ومكافحة غسيل الأموال لعام 2018 ليشمل ما عُرف لاحقاً بـ "لوائح ماغنيتسكي"⁽¹⁾.

⁽¹⁾ United Nations Human Rights Council, Report of the Independent International Fact-Finding Mission on Myanmar, A/HRC/39/64, September 12, 2018, paras. 85–90. Available at: <https://undocs.org/en/A/HRC/39/64>

⁽²⁾ U.S. Department of the Treasury, Office of Foreign Assets Control (OFAC), Guidance on Entities Owned by Blocked Persons, Washington, D.C., August 13, 2014, p. 1. available at: <https://ofac.treasury.gov/media/6186/download?inline>

⁽³⁾ Parliament of Canada, Justice for Victims of Corrupt Foreign Officials Act (Sergei Magnitsky Law), S.C. 2017, c. 21. Ottawa: Minister of Justice, 2017. available at: <https://laws-lois.justice.gc.ca/eng/acts/J-2.3/>

⁽⁴⁾ Council of the European Union, Council Decision (CFSP) 2020/1999 of 7 December 2020 concerning restrictive measures against serious human rights violations and abuses, Official Journal of the European Union, L 410/13, 7.12.2020. available at:

<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A32020D1999>

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

4. أظهرت أستراليا أن تبني نموذج ماغنيتسكي لم يكن مجرد خيار قانوني بل أيضاً خيار استراتيجي يعكس موقعها في التحالفات الغربية. فقد أُدخل تعديل على "قانون العقوبات المستقلة" لعام 2011 عام 2021، ليشمل صراحة عقوبات ضد أفراد متورطين في انتهاكات حقوق الإنسان والفساد الكبير.⁽²⁾ يتضح من هذه التجارب أن قانون ماغنيتسكي لعب دور "المحفّز التشريعي"، إذ لم يقتصر أثره على المجال الأميركي، بل تولّد عنه ما يمكن وصفه بـ عائلة من القوانين الوطنية ذات الطابع العابر للحدود.

ثالثاً: التعقيد في قانون ماغنيتسكي وآثاره على سيادة الدولة

يُعد التعقيد القانوني من أبرز السمات التي ميّزت منظومة عقوبات ماغنيتسكي في نسختها الأميركية والدولية، وهو تعقيد ينعكس على مدى وضوح القواعد القانونية وإمكانية الامتثال لها، وبالتالي على علاقتها المباشرة بمبدأ سيادة الدولة.

فعلى المستوى الأميركي، تتسم منظومة العقوبات بأنها مجزأة بين تشريعات أساسية (مثل قانون ماغنيتسكي 2012، والقانون العالمي 2016)، وأوامر تنفيذية رئاسية (وأبرزها الأمر التنفيذي 13818 لسنة 2017)، فضلاً عن لوائح إدارية يصدرها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC). هذا التعدد جعل من الإطار القانوني منظومة متشابكة يصعب حتى على المتخصصين استيعابها بصورة كاملة⁽³⁾.

رابعاً: الأبعاد الرمزية والسياسية لتدويل قانون ماغنيتسكي

لا يمكن فهم أثر قانون ماغنيتسكي على سيادة الدولة دون التوقف عند البعد الرمزي والسياسي الذي رافق هذا التشريع منذ لحظة ولادته. فمنذ البداية، ارتبط القانون باسم ضحية محددة، سيرغي ماغنيتسكي، وهو ما أضفى على النص بعداً إنسانياً استثنائياً حوله من مجرد أداة قانونية إلى رمز لمقاومة الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان. فبدلاً من أن يُقدّم كأداة أميركية أحادية، تم الترويج له بوصفه مكسباً للعدالة العالمية،

⁽¹⁾ UK, Global Human Rights Sanctions Regulations 2020, S.I. 2020/680, 6 July 2020. London: The National Archives. available at: <https://www.legislation.gov.uk/ukxi/2020/680/contents>

⁽²⁾ Law Library of Congress, Worldwide Global Magnitsky Act Legislation, July 2022, pp. 4–5. available at: <https://tile.loc.gov/storage-services/service/l1/l1glrd/2022666106.pdf>

⁽³⁾ Emily Flanigan, The Long Arm of U.S. Sanctions Jurisdiction: The Extraterritorial Application of U.S. Sanctions Regimes to Both U.S. and Non-U.S. Actors and the Importance of Compliance Programs to Combat Potential Violations, Maryland Journal of International Law, Vol. 39 (2024), pp. 90–91.

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

ووسيلة لردع منتهكي الحقوق الذين يفلتون من المساءلة داخل أنظمتهم الوطنية. وقد استفادت واشنطن من هذه السردية في تعزيز مكانتها كفاعل مركزي في الدفاع عن حقوق الإنسان، حتى وإن كان الدافع الأساسي سياسياً أو استراتيجياً⁽¹⁾.

وعلى المستوى السياسي مثل القانون وسيلة ضغط مزدوجة فمن ناحية، أتاح للإدارة الأميركية فرض عقوبات دقيقة تستهدف أفراداً بعينهم بدلاً من الاقتصادات الوطنية برمتها؛ ومن ناحية أخرى، شكّل وسيلة لإرسال رسائل سياسية قوية لحكومات أجنبية دون الحاجة إلى مواجهة مباشرة أو استخدام أدوات عسكرية. هذه المرونة جعلت من القانون أداة مثالية في الدبلوماسية الأميركية المعاصرة، لاسيما في ظل بيئة دولية تتسم بتراجع فاعلية العقوبات الشاملة وصعوبة التوافق في مجلس الأمن⁽²⁾ الأكثر أهمية أن هذا الطابع الرمزي والسياسي فتح المجال أمام انتشاره عالمياً فقد سارعت دول مثل كندا والمملكة المتحدة وأستراليا والاتحاد الأوروبي إلى تبني تشريعات مماثلة، مستندة إلى النموذج الأميركي الذي قُدم بوصفه معياراً للأخلاقية الدولية. بهذا، لم يعد القانون مجرد نص وطني، إذ أصبح إطاراً مرجعياً يحدد كيفية تعامل الدول الغربية مع قضايا الفساد والانتهاكات الجسيمة.

الفرع الثاني - خطوات تدويل القانون

إنّ القوانين الجنائية، بخلاف كثير من مجالات القانون الأخرى، تمتلك قدرة فورية على التأثير المباشر في القرارات والسلوكيات، سواء بالنسبة للأشخاص المستهدفين بشكل صريح، أو بالنسبة لشبكاتهم الأوسع من شركاء وعائلات ومحامين ومؤسسات مالية مرتبطة بهم. وغالباً ما لا يكون هؤلاء على دراية كاملة بالنظم المحلية، ولا يمتلكون الوسائل القانونية الكافية لمواجهة التعقيد التشريعي المصاحب لهذه التدابير. إلا أن الإشكالية الأكبر تكمن في أن هذا التعقيد لا يقتصر على الأفراد المستهدفين، بل يمتد ليشمل أيضاً جميع الأطراف الملزمة بالامتثال للقرارات، أي المواطنين المقيمين داخل نطاق الولاية القضائية للدولة التي تصدر العقوبات، إضافة إلى شركاتها الوطنية العاملة في الخارج.

(1) FIDH & Anti-Discrimination Centre Memorial, Russia 2012–2013: Attack on Freedom, Paris: International Federation for Human Rights, 2014, pp. 7–9.

(2) Cat Woods, The Future of Magnitsky Laws, Law Society Journal, Law Society of New South Wales, 19 March 2024. available at: <https://lsj.com.au/articles/the-future-of-magnitsky-laws>, Kerr, V., & Sexton, J. P., Human Rights and Security: Unpacking the Elusive Nature of Magnitsky Sanctions, European Society of International Law Paper Series, 2022, pp. 1–3.

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

وتقوم فلسفة هذه القوانين على إشراك الفاعلين المحليين في إنفاذ العقوبات الدولية؛ ففي المملكة المتحدة مثلاً، لا يُنفذ تجريد الأصول بشكل مباشر على الشخص المستهدف فقط، بل يُحظر على أي شخص داخل الاختصاص البريطاني التعامل مع أموال أو موارد اقتصادية مملوكة له. وبذلك تُبنى آلية فعالية العقوبات على فكرة "العزل غير المباشر"، أي قطع الوصول إلى النظام المالي الدولي من خلال إلزام أطراف ثالثة بعدم التعامل. ويُظهر هذا النهج أن نطاق الأثر العملي للعقوبات يتجاوز الأفراد المعنيين ليصل دوائر واسعة، وهو ما يجعلها أكثر تأثيراً، لكنه في الوقت ذاته يثير إشكالات سيادية وقانونية تتعلق بالوضوح والشرعية ومبدأ عدم التدخل⁽¹⁾.

أولاً: كندا

أخذت كندا زمام المبادرة في تبني خطوات عملية لتدويل فلسفة قانون ماغنيتسكي، وذلك عبر مسار طويل من المقترحات البرلمانية والمناقشات العامة قبل أن يُقر "قانون عدالة ضحايا مسؤولين أجانب فاسدين" عام 2017.

1. الإجراءات السابقة: بدأت الخطوات الأولى عام 2011، عندما قُدم مشروع القانون C-339 في مجلس العموم، ثم أعيد لاحقاً بصيغة القانون C-689، وكلاهما استهدف فرض عقوبات على المسؤولين الروس المتورطين في وفاة سيرغي ماغنيتسكي، وعلى من تستر على الانتهاكات والفساد المرتبط بالقضية⁽²⁾.

2. الإجراءات اللاحقة: بلغت الجهود ذروتها مع مشروع القانون S-226، الذي حظي بمناقشات معمقة داخل اللجان البرلمانية المختصة، مثل اللجنة الدائمة للشؤون الخارجية والتجارة الدولية (FAIT) والتي عقدت جلسات استماع عام 2016 بحضور نشطاء ومعارضين روس. ثانياً: الاتحاد الأوروبي

مثل تدويل قانون ماغنيتسكي تحدياً خاصاً بسبب الطبيعة المركبة لمؤسساته وتوازن المصالح بين الدول الأعضاء، ومع ذلك، يمكن تتبع المسار في خطوتين أساسيتين:

⁽¹⁾ UK, The Global Human Rights Sanctions Regulations 2020, SI 2020/680, §§ 6–7. available at: <https://www.legislation.gov.uk/uksi/2020/680/contents>

⁽²⁾ Meredith Lilly & Delaram Arabi, Symbolic act, real consequences: Passing Canada's Magnitsky Law to combat human rights violations and corruption, International Journal, Vol. 75(2).

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

1. الإجراءات السابقة: منذ أكتوبر 2012، وبعد فترة قصيرة من إقرار القانون الأميركي، أوصى البرلمان الأوروبي بإنشاء قائمة أوروبية سوداء تشمل المسؤولين الروس المتورطين في وفاة ماغنيتسكي، ودعا إلى فرض حظر تأشيرات وتجميد أصول⁽¹⁾.
 2. الإجراءات اللاحقة: في ديسمبر 2020، تبنى الاتحاد الأوروبي رسمياً "نظام العقوبات العالمي لحقوق الإنسان"، ويُعدُّ خطوة كانت بمثابة الاستجابة الأوروبية الأكثر وضوحاً للنموذج الأميركي. هذا النظام لا يقتصر على روسيا، بل يشمل أفراداً وكيانات في أي مكان بالعالم⁽²⁾.
- ثالثاً: المملكة المتحدة

مثَّلت المملكة المتحدة حالة خاصة، إذ واجهت ضغطاً متزايداً لاعتماد نظام عقوبات على غرار ماغنيتسكي، لكن مسارها كان أكثر تدرجاً، وانتقل من التعديلات التشريعية الجزئية إلى صياغة إطار متكامل بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي.

1. الإجراءات السابقة: في أبريل 2017، أقر البرلمان قانون المالية الجنائية، الذي وسع تعريف "السلوك غير القانوني" في قانون عائدات الجريمة لعام 2002 ليشمل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة خارج بريطانيا. هذا التوسع منح المحاكم البريطانية صلاحية تجميد أصول المتورطين في انتهاكات خارجية⁽³⁾.
2. الإجراءات اللاحقة: بعد البريكست، صدر "قانون العقوبات ومكافحة غسل الأموال" لعام 2018 الذي وُفِّرَ إطاراً مستقلاً للعقوبات البريطانية. وقد تضمن هذا القانون صراحة إمكانية فرض عقوبات على أفراد وكيانات متورطين في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وأدخلت لاحقاً "لوائح ماغنيتسكي" كجزء من

(1) Clara Portela, The EU Human Rights Sanctions Regime: Unfinished Business? European Union Institute for Security Studies, 2021, pp. 4–7.

(2) Council of the European Union, EU Global Human Rights Sanctions Regime (Council Decision (CFSP) 2020/1999 of 7 December 2020), Official Journal of the European Union, L 410 I/13.

(3) House of Commons Library, Sanctions: UK implementation after Brexit (Briefing Paper CBP 8139), 2020, pp. 12–15.

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

هذا الإطار. وفي يوليو 2020، أعلنت الحكومة البريطانية أول قائمة عقوبات بموجب هذه اللوائح، مستهدفة مسؤولين روس وسعوديين وغيرهم⁽¹⁾.

المطلب الثاني - أثر قانون ماغنيتسكي على تراجع وتحول مبدأ سيادة الدولة

يبحث هذا المطلب الثاني في تراجع وتحول مبدأ السيادة في ضوء تطبيق العقوبات ذات الطابع العابر للحدود، وما يثيره ذلك من إشكالات تتعلق بتدرج القواعد بين القانون الدولي والداخلي، وموقع آليات المراجعة والطعن، ودور شبكات الامتثال المالي والمؤسسات الخاصة في تنفيذ التدابير.

يعالج هذا المطلب مسار التراجع والتحول في مفهوم السيادة من زاويتين مترابطتين: يقدم الفرع الأول قراءة في تداخل قانون ماغنيتسكي مع القوانين الوطنية عبر نماذج المملكة المتحدة وروسيا وكندا ودول البلطيق، مع إبراز أدوات الإدماج أو المواجهة التشريعية، وأثر توسيع صلاحيات السلطة التنفيذية وآليات الامتثال. ويتناول الفرع الثاني مساحة التعارض بين إجراءات هذه العقوبات ومبدأ السيادة على وفق تصورات القانون الدولي العام، وحدود سمو القاعدة الدولية على التشريع الداخلي، مع مناقشة إشكالات الشرعية واليقين القانوني عند تطبيق تدابير ذات نفاذ عابر للحدود.

الفرع الأول - التداخل بين قانون ماغنيتسكي والقوانين الوطنية للدول في تطبيقه أو عدم تطبيقه

يقدم هذا الفرع قراءة في تداخل قانون ماغنيتسكي مع القوانين الوطنية عبر نماذج المملكة المتحدة وروسيا وكندا ودول البلطيق، مع إبراز أدوات الإدماج أو المواجهة التشريعية، وأثر توسيع صلاحيات السلطة التنفيذية وآليات الامتثال. وسيكون البحث في تداخل قانون ماغنيتسكي مع القوانين الوطنية من زاوية الأدوات التي استعانت بها الدول لإدماج المنطق العقابي الفردي أو لمواجهته تشريعياً مع التركيز على مسارات متباينة تجمع بين تعديل قوانين قائمة للهجرة ومكافحة الجريمة المالية، وبناء أطر مستقلة للعقوبات، وتوسيع صلاحيات السلطة التنفيذية في الإدراج والمتابعة. يتناول العرض نموذج المملكة المتحدة حيث جرى توظيف الاسترداد المدني وربط الامتثال المالي بالسياسة الحقوقية، ثم حالة روسيا التي طوّرت رداً تشريعياً مضاداً، ويستعرض مسار كندا في مواءمة العقوبات مع منظومة داخلية تشمل الهجرة والقطاع الخاص، إلى جانب مقاربات دول البلطيق—إستونيا وليتوانيا ولاتفيا—التي استخدمت أدوات الهجرة وحظر الدخول كقناة

(1) Walker, C., The United Kingdom and the Global Human Rights Sanctions Regime: A Magnitsky Turn? Journal of International and Comparative Law, Vol. 27, No. 2, 2021, pp. 233-245.

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

لتجسيد المسؤولية الفردية عبر قرارات إدارية قابلة للطعن بدرجات متفاوتة. الغاية رسم خريطة مقارنة تُظهر كيف أعادت هذه الأطر تعريف الحدود بين القانون العام والخاص، وبين السيادة والالتزامات المعيارية عبر الحدود، مع إبراز أثر آليات الامتثال والرقابة في ضبط التنفيذ.

أولاً: المملكة المتحدة

اعتمدت المملكة المتحدة مساراً تشريعياً متدرجاً في استيعاب منطق العقوبات الفردية المشابهة لقانون ماغنيتسكي، بدءاً من إدخال تعديلات محدودة على قوانين قائمة، وصولاً إلى سن إطار وطني مستقل بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي. فقد أتاح قانون المالية الجنائية لعام 2017 إمكانية إدراج ما يعرف بـ "تعديلات ماغنيتسكي"، حيث جرى توسيع نطاق تعريف "السلوك غير المشروع" في قانون عائدات الجريمة لعام 2002 (POCA) ليشمل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. هذا التعديل كان محورياً، لأنه سمح باللجوء إلى آليات الاسترداد المدني أمام المحكمة العليا لمصادرة الأصول المرتبطة بأفعال تعذيب أو انتهاكات واسعة، حتى في غياب حكم جنائي مسبق، وهو ما يعد خروجاً عن المنطق التقليدي للعقوبات الذي يربط التدابير برّد جنائي صريح. بهذا المعنى، أصبح القانون المالي أداة من أدوات السياسة الحقوقية، واندمجت معايير العدالة الدولية في صلب التشريع الداخلي المتعلق بالجريمة الاقتصادية⁽¹⁾.

تزامن ذلك مع تطورات أوسع تمثلت في إقرار قانون العقوبات ومكافحة غسل الأموال لعام 2018 (SAMLA)، الذي شكّل الإطار القانوني الأساسي لإدارة سياسة العقوبات بعد انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. نص القانون في المادة 1 على أن الغرض من فرض العقوبات يمكن أن يشمل "منع أو الرد على انتهاك جسيم لحقوق الإنسان"، وهو نص صريح يعكس الطابع الماغنيتسكي. كما أجاز القانون للحكومة إدراج أفراد وكيانات أجنبية ضمن لوائح العقوبات، بما يترتب عليه من حظر دخول وتجميد أصول ومنع التعاملات المالية. اللافت أن القانون منح وزير الخارجية سلطة واسعة في التعيين من خلال لوائح ثانوية، وهو ما يعكس اتجاهاً نحو تعزيز السلطة التنفيذية على حساب الرقابة البرلمانية والقضائية، وهو اتجاه أثار نقاشات حادة في الأوساط الأكاديمية والحقوقية حول مدى انسجامه مع مبدأ سيادة القانون⁽²⁾.

(1) Vanessa MacDonnell, The Magnitsky Amendments in UK Law: Human Rights and Civil Recovery, Journal of Money Laundering Control, Vol. 21, No. 3, 2018, pp. 245-.

(2) للمزيد انظر: UK Parliament Library (Commons Library). UK sanctions for human rights abuses and corruption. London: House of Commons Library, 15 July 2022, pp. 2-3.

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

ثانياً: روسيا الاتحادية

أقرت روسيا ردها التشريعي على قانون ماغنيتسكي الأمريكي من خلال القانون الفيدرالي رقم 272-FZ بتاريخ 28 ديسمبر 2012، الذي حمل عنوان "التدابير ضد الأشخاص المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية وحريات مواطني الاتحاد الروسي". هذا القانون مثل نقطة الانطلاق لما أصبح يُعرف إعلامياً باسم القانون المضاد لماغنيتسكي. وقد نص في المادة 1 على منح السلطات الروسية صلاحية فرض قيود دخول إلى الأراضي الروسية على الأجانب المتورطين في "انتهاكات حقوق الإنسان" أو في "جرائم ضد مواطني روسيا في الخارج"، كما خولها تجميد أي أصول مالية أو ممتلكات تقع تحت ولايتها القضائية.

من الناحية العملية، أتاح هذا القانون لروسيا الاتحادية إعداد قوائم بأسماء مسؤولين أميركيين اعتبروا متورطين في إدارة معتقل غوانتانامو أو في قضايا تعذيب ومعاملة قاسية، وهو ما جسّدته اللائحة الأولى التي نشرتها وزارة الخارجية الروسية في ديسمبر 2012، وتضمنت أحد عشر مسؤولاً. ثم توسعت القائمة لاحقاً بموجب مراسيم رئاسية تنفيذية (مثل مرسوم يناير 2013) لتشمل ستين اسماً إضافياً على خلفية محاكمات مرتبطة بتسليم أو محاكمة مواطنين روس في الولايات المتحدة، كقضية فيكتور بوت وكونستانتين ياروشينكو. كذلك، شهد يوليو 2014 إضافة عشرة مسؤولين آخرين ارتبطت أسماؤهم بفضيحة سجن أبو غريب في العراق، وهو ما أطلق عليه اصطلاحاً "قائمة غوانتانامو".⁽¹⁾ يتضح من صياغة القانون رقم 272-FZ أن روسيا لم تعتمد معايير دقيقة أو تعريفات مفصلة للانتهاكات الجسيمة بل تركت الأمر لتقدير السلطة التنفيذية في تحديد الأسماء المستهدفة. فالمادة 2 منحت وزارة الخارجية ووزارة العدل صلاحية إعداد وتحديث القوائم بشكل دوري، دون اشتراط وجود قرار قضائي سابق أو مراجعة برلمانية معمقة، مما يكشف عن اتساع نطاق السلطة التقديرية للرئيس والحكومة. ومن ثم، فإن الطبيعة القانونية لهذا القانون أقرب إلى "إجراء انتقامي تشريعي" (retorsion) "يهدف إلى خلق تماثل مع العقوبات الأميركية، بدلاً من كونه إطاراً معيارياً لحماية حقوق الإنسان".⁽²⁾

(1) Russian Federation, Ministry of Foreign Affairs, List of U.S. Citizens Subject to Russian Countermeasures in Connection with the Adoption of the "Magnitsky Act", December 2012.

(2) Russian Federation, Federal Law No. 272-FZ "On Measures against Persons Involved in Violations of Fundamental Human Rights and Freedoms, Rights and Freedoms of Citizens of the Russian Federation", adopted 28 December 2012, Moscow: State Duma.

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

ثالثاً: كندا

اعتمدت كندا نهجاً مركباً في استيعاب منطق العقوبات الفردية، إذ لم تقتصر على تقليد النموذج الأمريكي، بل دمجته ضمن منظومتها التشريعية القائمة. ففي البداية كانت العقوبات الكندية تستند إلى قانون الأمم المتحدة (United Nations Act, R.S.C. 1985, c. U-2)، الذي يسمح بموجب مادته الثانية بتنفيذ قرارات مجلس الأمن من خلال لوائح داخلية تُقرّها الحكومة الفدرالية. هذا الإطار جعل كندا أداة لتنفيذ العقوبات متعددة الأطراف، دون أن تمتلك مرونة في فرض تدابير مستقلة. غير أن التحول الجوهرى حصل مع قانون التدابير الاقتصادية الخاصة (Special Economic Measures Act-S.C. 1992, c.17 (SEMA)، الذي أتاح في مادته الرابعة للحاكم في المجلس فرض عقوبات وطنية أحادية الجانب إذا ثبت وقوع "خرق جسيم للسلام والأمن الدوليين". هذا النص أسس لمفهوم جديد من السيادة الكندية يقوم على سلطة التشريع العقابي خارج إطار مجلس الأمن، وهو ما وُقرّ القاعدة للاحق إدماج منطق ماغنيتسكي في البنية القانونية الداخلية⁽¹⁾.

الخطوة الأكثر حسماً جاءت في 18 أكتوبر 2017 حين أقر البرلمان الكندي قانون العدالة لضحايا المسؤولين الأجانب الفاسدين (Justice for Victims of Corrupt Foreign Officials Act - JVCFOA, S.C. 2017, c. 21)، الذي يعدّ الترجمة المباشرة للنموذج الماغنيتسكي. فقد نصت المادة (1)4 منه على أن الحاكم في المجلس يمكن أن يفرض تدابير ضد أي "أجنبي مسؤول عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً"، أو "أجنبي متورط في فساد كبير"، وحددت المادة (2)4 طبيعة التدابير: تجميد الممتلكات والأصول الخاضعة للولاية القضائية الكندية، حظر تعامل الكنديين مع الشخص أو الكيان المدرج، ومنع الأجنبي من دخول كندا. هذا القانون لم يُضف فقط قاعدة جديدة للعقوبات، بل أوجد مساراً متداخلاً مع قوانين أخرى، مثل قانون الهجرة وحماية اللاجئين (Immigration and Refugee

(1) للمزيد ينظر:

- Canada, United Nations Act, R.S.C. 1985, c. U-2, Ottawa: Government of Canada, 1985.
- Canada, Special Economic Measures Act (SEMA), S.C. 1992, c. 17, Ottawa: Government of Canada, 1992.
- Byers, Michael, Canadian Sanctions Policy and the Magnitsky Act: From Multilateralism to Unilateralism, Canadian Yearbook of International Law, Vol. 55, 2018, pp. 29-52.
- Lilly, Meredith & Arabi, Delaram, Symbolic Act, Real Consequences: Passing Canada's Magnitsky Law to Combat Human Rights Violations and Corruption, International Journal, Vol. 75, No. 2, 2020, pp. 163-178.

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

(Protection Act, S.C. 2001, c. 27 – IRPA) الذي نص في المادة 35(b)(1) على عدم قبول الأجنبي في كندا إذا كان خاضعاً لتدابير عقابية بموجب JVCFOA أو SEMA. وبذلك تحولت العقوبات من مجرد تدابير مالية إلى أداة متكاملة تشمل النظام القضائي، والهجرة، والقطاع الخاص⁽¹⁾.
رابعاً: إستونيا

تُعد إستونيا الدولة الأوروبية السبّاقة في إدماج منطق العقوبات الفردية المستندة إلى حقوق الإنسان ضمن تشريعاتها الوطنية. ففي 8 ديسمبر 2016 صادق البرلمان الإستوني (الريجيكونو) على تعديل لقانون الأجانب (Aliens Act, RT I, 1993, 44, 637)، أُطلق عليه إعلامياً "قانون ماغنيتسكي الإستوني". وقد أضاف هذا التعديل المادة 29(1)(34) التي تنص على إمكانية رفض دخول أي أجنبي إذا توفرت "مبررات حقيقية بأنه شارك في أفعال أدت إلى وفاة شخص أو إلحاق ضرر جسيم به، أو في محاكمة جنائية لا أساس لها من الصحة لأسباب سياسية". هذه الصياغة تُظهر بوضوح استلزام النموذج الأميركي، لكنها جاءت محصورة في نطاق الهجرة ودخول الأجانب، دون التوسع إلى العقوبات المالية أو التجارية⁽²⁾.
الأهمية القانونية لهذا التعديل تكمن في أنه لأول مرة يُنقل المنطق الماغنيتسكي إلى تشريع وطني أوروبي من خلال تعديل بسيط على قانون قائم، بدل سن قانون جديد مستقل. وبذلك، أصبح بوسع الحكومة الإستونية أن تمنع منح التأشيرات أو الدخول إلى أراضيها لكل من يثبت تورطه في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وقد جاء في مذكرة التفسير البرلمانية أن الغاية من التعديل هي "إيجاد أداة مرنة تُمكن إستونيا من الاستجابة للانتهاكات الحقوقية الخطيرة عالمياً، حتى في غياب توافق دولي على فرض عقوبات". هذا التوجه يُبرز انتقال الدولة من الاعتماد على العقوبات الأُممية إلى تطوير أدوات سيادية وطنية تستند إلى التزامات أخلاقية ومعارية.

خامساً: ليتوانيا

اعتمدت ليتوانيا نهجاً تشريعياً فعّالاً لتطبيق روح عقوبات ماغنيتسكي، عبر تعديل المادة 133¹ من قانون الوضع القانوني للأجانب (Law on the Legal Status of Aliens – LR Seimas law No. IX- (2206, 29 April 2004). نص التعديل الذي أُقرّ في 16 نوفمبر 2017 على أن "وزير الداخلية، بناءً

⁽¹⁾ Canada, Justice for Victims of Corrupt Foreign Officials Act (Sergei Magnitsky Law), S.C. 2017, c. 21, Ottawa: Government of Canada, 2017, Canada, Immigration and Refugee Protection Act (IRPA), S.C. 2001, c. 27, Ottawa: Government of Canada, 2001.

⁽²⁾ Ibid, p. 45.

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

على توصية من وزير الشؤون الخارجية، يمكنه رفض منح تأشيرة دخول أو الإقامة لمن يثبت تورطه في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو في فساد واسع النطاق، سواء كانت هذه الأفعال في دولة أجنبية أو داخل ليتوانيا⁽¹⁾، وهو ما يذكر بصيغة المادة 4(1) من JVCFOA الكندي.

من الناحية الإجرائية، صدر التعديل الذي أُدرج في البند (1) من المادة المذكورة، بينما تُرك تنفيذ القرار لسلطة إدارية تتبثق من المادتين 102(1) و 103(1) من قانون الإدارة العامة (Law on Public Administration, No VIII-2235, 2008)، حيث يُتخذ القرار الإداري من قبل وزير الداخلية. هذا الترتيب يُظهر تداخلاً منهجياً بين أدوات تشريعية للهجرة وتدابير عقابية لرعايا الدول، ولا يخضع لرقابة قضائية مسبقة، لكنه قابل للطعن أمام المحكمة الإدارية على وفق المادة 122 من قانون الإجراءات الإدارية (Code of Administrative Procedure). هذه التركيبات القانونية تُضفي على النص قوة تنظيمية مع الحفاظ على إطار شكلي من المساءلة القضائية للمستهدفين⁽¹⁾.

سادساً: لاتقيا

أقرّت لاتقيا في 8 فبراير 2018 تعديلاً مهماً على قانون الهجرة 31 (Immigration Law, adopted October 2002, last amended 2018)، أدخل بموجبه المادة 61(2)(3) التي منحت وزير الداخلية صلاحية منع دخول الأجانب إلى أراضي الدولة إذا تبين أنهم تورطوا في "انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو فساد واسع النطاق". وقد عُرفت هذه الإضافة إعلامياً باسم Magnitsky Amendment، وهي تمثل تنويعاً لسلسلة نقاشات برلمانية بدأت منذ عام 2017 عقب موجة الضغوط السياسية والشعبية التي اجتاحت دول البلطيق للتجاوب مع قضية سيرغي ماغنيتسكي.

النص الجديد حدّد بأن قرار المنع يُتخذ بقرار إداري يصدر عن وزارة الداخلية، بناء على توصيات من وزارة الخارجية أو الأجهزة الأمنية المختصة، دون حاجة إلى حكم قضائي سابق. هذا يشبه ما ورد في المادة 61(1) من قانون الهجرة نفسه، التي تخوّل السلطات منع الدخول لأسباب أمنية أو تتعلق بالسلامة العامة، غير أن التعديل الجديد أضاف بعداً أخلاقياً-حقوقياً يتجاوز المصالح الوطنية الضيقة إلى معايير دولية عامة. وبذلك أصبحت لاتقيا تُدرج في تشريعاتها الوطنية منطق "العقوبات الذكية"

⁽¹⁾ Walker, Clive, op. cit, p. 239.

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغيتسكي

بشكل مباشر، حيث يتحول رفض التأشيرة أو الإقامة إلى أداة لمعاقبة الأفراد على أفعال ارتكبت في الخارج⁽¹⁾.

الفرع الثاني - التعارض بين إجراءات قانون ماغيتسكي وسيادة الدولة

يتناول هذا الفرع مساحة التعارض بين إجراءات العقوبات الذكية ومبدأ السيادة وفق تصورات القانون الدولي العام، وحدود سمو القاعدة الدولية على التشريع الداخلي، مع مناقشة إشكالات الشرعية واليقين القانوني عند تطبيق تدابير ذات نفاذ عابر للحدود.

أولاً- التعارض بين إجراءات العقوبات الذكية ومبدأ السيادة:

غالبية الدول تسعى في ذلك إلى موازنة تشريعاتها الداخلية مع قواعد القانون الدولي، والأمر لا إشكال فيه ما لم يكن هناك تعارض بين هذه التشريعات، وفي هذه الحالة نجد أن الدول تختلف فيما بينها في معالجة هذه المسألة، وصادف مفهوم السيادة قبولاً من قبل فقهاء القانون في مرحلة من مراحل تطور القانون الدولي العام وبهذا انتهى بهم المطاف إلى القول بنظرية تقليدية للسيادة تتخذ مظهرين أحدهما داخلي، والآخر خارجي، فالأول المفهوم الداخلي للسيادة الذي يتجلى في حرية الدولة في تصريف شؤونها الداخلية وتنظيم حكومتها ومرافقها العامة فضلاً عن حقها في فرض سلطتها على كل ما يوجد على إقليمها من أفراد أو أشياء ولا تخضع الدولة في ممارسة تلك الاختصاصات لأية سلطة أخرى ولا تشاركها في ممارستها أي جهات أخرى⁽²⁾.

أما السيادة الخارجية فتعني حق الدولة في التعامل مع الدول الأخرى دونما خضوع في ذلك لأية سلطة دولية وقيام العلاقات بين تلك السلطات على أساس من المساواة في السيادة⁽³⁾. غير أن ذلك لم يمنع من القول بوجوب احترام الدولة وهي بصدد ممارسة مظاهر سيادتها الخارجية للقانون الدولي التقليدي وهكذا تكون الدولة قد تمتعت خلال تلك المرحلة بسيادة داخلية مطلقة وسيادة خارجية تنقيد بأحكام القانون الدولي التقليدية⁽⁴⁾.

(1) Latvia, Immigration Law, adopted 31 October 2002, as last amended 8 February 2018, Riga: Parliament of the Republic of Latvia (Saeima), 61(2)(3).

(2) د. محمد سعيد الدقاق، وآخرون، "التنظيم الدولي"، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص144.

(3) د. عدنان نعمة، "السيادة في ضوء التنظيم الدولي المعاصر"، مركز الدراسات الوحدة، بيروت، 1978، ص140.

(4) د. صلاح الدين عامر، "قانون التنظيم الدولي"، الدار الجامعية، مركز القاهرة للطباعة والنشر، القاهرة 1998، ص133.

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغيتسكي

ثانياً-حدود سمو القاعدة الدولية على التشريع الداخلي:

وفيما يخص العلاقة بين القانونين الدولي والداخلي، فإن أصحاب النظرة الكلاسيكية التي تأخذ بفكرة الإرادية في وجود القانون الدولي يأخذون بمذهب الثنائية بين القانونين الدولي والداخلي والانفصال التام بينهما⁽¹⁾. فحسب هذا المذهب لا تعد من مصادر القاعدة القانونية الداخلية، إذ إن تطبيق المعاهدة الدولية يتطلب اعترافاً قانونياً خاصاً من جانب الدولة حتى تأخذ صفة الإلزام والنفذ في المجال الداخلي والذي بدوره تبقى المعاهدات الدولية خارج إطار التطبيق بالنسبة للدولة. فقواعد القانون الدولي العام مستقلة عن قواعد القانون الداخلي للدولة، وبالتالي فإنه لا مجال لتطبيق أي منهما في مجال الآخر وكأن النظامين القانونيين يسيران في خطوط متوازية، فلا مجال للالتقاء أو التعارض. كما لجأ أصحاب هذه النظرية إلى تحديد الموضوعات التي ينظمها كل من القانونين، فالقانون الداخلي ينظم قانون الجنسية والقانون الإداري والقانون الدولي الخاص. أما القانون الدولي العام، فإنه ينظم حالة النزاع المسلح والحياد، واستند أصحاب هذه النظرية إلى اختلاف كل من مصادر القانونين، والأشخاص المخاطبين كذلك اختلاف الموضوعات التي ينظمها كل من القانونين⁽²⁾. فمن حيث المصدر نجد أن مصدر القانون الداخلي هو الدولة وحدها، إذ إن الدولة تضع قانونها الداخلي بما يتلاءم ومصالحها الوطنية، أما قواعد القانون الدولي فتضعها إرادة مشتركة للدول وفي كلتا الحالتين فإن القاعدة القانونية هي ثمرة الحياة الاجتماعية، والاختلاف هو في طريقه التعبير فقط. ومن حيث الأشخاص المخاطبون، فالقانون الداخلي يخاطب الأفراد العاديين وينظم العلاقة فيما بينهم، وكذلك بينهم وبين الدولة. أما في القانون الدولي فالمخاطبون به هم أشخاص القانون الدولي من الدول والمنظمات.

أما النظرية الثانية التي تنادي بوحدة القانونين الدولي والداخلي والتي هي نتيجة للمذهب الإرادي فتعد كل من القانونين كتلة قانونية واحدة وتفسر ذلك بأن القانون الدولي العام ليس سوى جزء من النظام القانوني للدولة يختص بتنسيق علاقاتها مع الدول الأخرى، وإذا كان أنصار هذه النظرية يتفقون على عنصر الوحدة بين القانونين فإنهم يختلفون على عنصر التفوق أو السمو بين هذه القواعد. فهناك من يرى بأن القانون الدولي مشتق من القانون الداخلي وهي بذلك تقر بتفوق القانون الوطني، وهناك فئة ثانية ترى عكس ذلك، إذ

(1) د. عبد الهادي عباس، "السيادة"، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، 1994، ص16.

(2) د. صلاح الدين عامر، مصدر سبق ذكره، ص133 وما بعدها.

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغينيسكي

تقر بأن قواعد القانون الداخلي مشتقة من قواعد القانون الدولي وهي بذلك تميل الى تفوق قواعد القانون الدولي على قواعد القانون الداخلي⁽¹⁾.

ثالثاً- طبيعة الالتزامات الدولية التعاهدية وأثرها في سيادة الدولة:

يعد مبدأ السيادة في القواعد الدولية الحديثة من مجموعة الحقوق والسلطات التي للدولة بوصفها شخصاً قانونياً دولياً ومنها الحق في مطالبة الدول الأخرى لها في العلاقات المتبادلة معها، وهي تمثل ما للدولة من سلطات تواجه به الأفراد داخل إقليمها وتواجه به الدول خارج إقليمها، وهناك ثلاثة اتجاهات لتكييف علاقة السيادة بالدولة: إذ يرى اتجاه أن السيادة أحد أركان الدولة، بينما يرى الاتجاه الثاني إن السيادة ترتبط بالدولة كصفة وحق، أما الاتجاه الثالث فينظر إلى السيادة على أنها حق للدولة، وهناك من لا يرى في السيادة عنصر من عناصر تكوين الدولة، فالأخيرة توجد بتوافر ثلاثة عناصر وهي الشعب والإقليم والنظام السياسي، أما السيادة فهي نتيجة توافر عناصر قيام الدولة الثلاث وليست السيادة عنصراً من عناصرها، أما عن مدى هذه السيادة فقد اختلف الفقه حول ذلك، ولكن غالبية الفقه التقليدي يؤمن بالمفهوم المطلق للسيادة، إذ تتمتع بموجبه الدولة بحرية التصرف في شؤونها الداخلية والخارجية⁽²⁾، بينما يذهب الفقه الحديث إلى مفهوم تقييد السيادة بوصفها تثير حقوقاً للدول وتفرض التزامات عليّة.

فالسيادة هنا لا تعني حرية الدولة في أن تفعل ما تريد ووقت ما تريد، لأن سيادة الدولة مقيدة بمبدأ المساواة بين الدول، فالسيادة والمساواة يشكلان عنصراً لمبدأ واحد هو مبدأ المساواة في السيادة. وهذا هو المبدأ البديهي الأساسي الذي يقوم عليه النظام القانوني الدولي المعاصر، والمساواة هنا معناها المساواة في الحقوق والواجبات التي تقرها القواعد القانونية الدولية، والمساواة بهذا المعنى ترتب مجموعة من الآثار القانونية الملزمة في العلاقات بين الدول أعضاء الجماعة الدولية ومن ثم على الرغم من أن الدول تعرف بأنها كيانات ذات سيادة وأنه يستتج من تعايشها المشترك جنباً إلى جنب أنه يجب على كل دولة أن تحترم حقوق السيادة لكل الدول الأخرى وهذا يقتضي أن تلتزم الدول ببعض قواعد القانون الدولي حتى ولو لم تكن قد وافقت عليها. وهكذا بات النظام القانوني الدولي يتضمن مبادئ وقواعد لا يمكن تفسيرها استناداً إلى إرادة الدول وحدها، لأن بعض القواعد لم توافق الدول عليها أو تسهم في نشأتها⁽³⁾.

(1) د. محمد المجذوب، القانون الدولي العام، ط6، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص 61.

(2) عبد الهادي عباس، المصدر السابق، ص21.

(3) زهير المالكي، "قانون ماغينيسكي سلاح ملاحقة الفاسدين خارج العراق" نوفمبر، 2019، مصدر سابق، تاريخ المشاهدة

<https://kitabab.com> : على الموقع 2025/6/22

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

المبحث الثالث

يتخصص هذا المبحث في دراسة آثار قانون ماغنيتسكي على مفهوم السيادة بأبعادها التشريعية والوظيفية، فمع تعاظم استخدام «العقوبات الذكية» بوصفها أداة موجهة للأفراد والشبكات، لم يعد النقاش محصوراً في مشروعية الامتداد خارج الإقليم فقط، إذ اتسع ليتناول كيفية اشتغال هذه الأدوات داخل البنى المالية والقانونية العالمية، وما تخلقه من توازن جديد بين مبدأ عدم التدخل ومتطلبات المساواة عبر الحدود، ولأجل الإحاطة بما تقدم يتوزع المبحث على مطلبين: يعالج المطلب الأول توظيف العقوبات الذكية في سياقين سياديين كبيرين—روسيا الاتحادية والصين—مع بيان أنماط الاستهداف، والأثر السياسي-الاقتصادي، ومسارات الرد التشريعي والمؤسسي في كلتا الحالتين. أما المطلب الثاني فيتخذ من قضية مقتل جمال خاشقجي أنموذجاً دالاً على «التدويل العملي» للمساواة الفردية، من خلال تفصيل الأساس القانوني للعقوبات اللاحقة للحادثة، والتداعيات السياسية والسيادية على المملكة العربية السعودية وشبكة علاقاتها الثنائية ومتعددة الأطراف.

المطلب الأول - العقوبات الأمريكية على روسيا الاتحادية والصين

تُمثل العقوبات الذكية أحد أبرز أدوات السياسة الخارجية الأمريكية في العقد الأخير، حيث انتقلت من كونها آلية موجهة ضد أفراد محددين إلى منظومة أكثر شمولاً تستهدف قوى دولية كبرى ويُظهر التحليل أن قانون ماغنيتسكي العالمي لم يُصمم لمعالجة انتهاكات محلية فحسب، بل تحول تدريجياً إلى إطار قانوني يمنح الولايات المتحدة قدرة واسعة على التدخل في ملفات حقوق الإنسان والفساد في بيئات سياسية مختلفة. هذا الامتداد جعل من العقوبات الذكية وسيلة لإعادة رسم التوازنات في العلاقات الدولية، لاسيما عندما طبقت على دول ذات ثقل استراتيجي مثل روسيا الاتحادية والصين حيث تجاوزت آثارها الحدود المالية لتصل إلى مستويات سياسية ودبلوماسية واقتصادية معقدة، وفي هذا السياق يمثل هذا المطلب مدخلاً تحليلياً لفهم الكيفية التي وظفت بها الولايات المتحدة أدوات العقوبات الذكية في مواجهة قوى دولية كبرى مثل روسيا الاتحادية والصين، وتستند هذه العقوبات في جوهرها إلى فلسفة قانون ماغنيتسكي العالمي وما ارتبط به من أوامر تنفيذية وتشريعات مكتملة، بحيث تحولت إلى أداة ممنهجة تستهدف شبكات النفوذ السياسي والاقتصادي والأمني داخل هاتين الدولتين. ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة لكونه يوضح الأبعاد التطبيقية للقانون خارج سياقاته الأصلية، ويبرز مدى قدرته على إحداث أثر مباشر في بنى داخلية لدول كبرى، بما في ذلك النخب السياسية والأمنية والاقتصادية وينقسم هذا المطلب على فرعين: يتناول الفرع

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

الأول طبيعة العقوبات المفروضة على روسيا، في حين تناول الفرع الثاني العقوبات المفروضة على الصين. وبهذا البناء يتيح المطالب فهماً معمقاً لآليات تفعيل العقوبات الذكية في البيئة الدولية، وما تثيره من إشكالات تتعلق بالسيادة والشرعية والتوازنات الجيوسياسية.

الفرع الأول - العقوبات على روسيا الاتحادية

يتناول هذا الفرع طبيعة العقوبات المفروضة على روسيا، مع استعراض نماذج عملية شملت مسؤولين سياسيين وأمنيين ورجال أعمال ومؤسسات مالية، إضافة إلى تحليل الردود القانونية والسياسية التي اعتمدتها روسيا الاتحادية.

يوضح التطبيق العملي للعقوبات الذكية المفروضة على روسيا الاتحادية، أن هذه العقوبات لم تكن مجرد أدوات رمزية، بل تمثل استراتيجية قانونية-سياسية متكاملة صُممت لتقويض شرعية شبكة النفوذ داخل الكرملين. فابتداءً من اللائحة الأولى الصادرة عام 2013، مروراً بالتوسعات اللاحقة بموجب قانون ماغنيتسكي العالمي لعام 2016 والأمر التنفيذي 13818 لعام 2017، ثم اندماجها مع أنظمة عقوبات أخرى مثل قانون CAATSA لعام 2017، تكشف اللوائح الأمريكية عن مئات الأسماء من المسؤولين والنافذين الروس الذين طالتهم هذه الإجراءات⁽¹⁾.

الفرع الثاني - العقوبات على الصين

تناول هذا الفرع العقوبات المفروضة على الصين، ولا سيما ما ارتبط بانتهاكات حقوق الإنسان في إقليم شينجيانغ وقضايا هونغ كونغ والتكنولوجيا، مع بيان انعكاساتها الاقتصادية والدبلوماسية وكيفية تفاعل بكين معها من خلال تشريعات مضادة واستراتيجيات بديلة.

ومع توسع نطاق قانون ماغنيتسكي العالمي (Global Magnitsky Act) عام 2016 اتجهت الولايات المتحدة إلى استخدامه كأداة مباشرة لمحاسبة مسؤولين وشخصيات صينية اعتبرت متورطة في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والفساد. وجاء التركيز بشكل خاص على قضية الإيغور في إقليم شينجيانغ، حيث وجهت الولايات المتحدة اتهامات رسمية لبكين بممارسة الاعتقال التعسفي والتعذيب والعمل القسري بحق مئات الآلاف من الأويغور والأقليات المسلمة.

⁽¹⁾ U.S. Congress، 'Global Magnitsky Human Rights Accountability Act'، Public Law 114-328، 23 December 2016، §§pp.1261-1265.

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

المطلب الثاني - قضية مقتل جمال خاشقجي

تُعدّ قضية مقتل الصحفي جمال خاشقجي محطة بارزة في مسار تطور العقوبات الذكية إذ مثلت لحظة اختبار حقيقية لقدرة هذه العقوبات على التعامل مع انتهاكات جسيمة ترتكب داخل بعثة دبلوماسية وتثير أصداءً دولية واسعة. فقد تحولت الحادثة، التي وقعت في القنصلية السعودية في إسطنبول يوم 2 أكتوبر 2018، إلى قضية قانونية-سياسية عابرة للحدود، دفعت الولايات المتحدة إلى تفعيل آليات قانون ماغنيتسكي العالمي والأمر التنفيذي 13818 بوصفهما أدوات مباشرة للمساءلة الفردية. ومنذ اللحظة الأولى، ارتبطت القضية بتساؤلات جوهرية حول حدود السيادة الوطنية، وموقع القانون الدولي في مواجهة أفعال تصنف ضمن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومدى مشروعية العقوبات الوطنية ذات الأثر العابر للإقليم، ومن خلال هذا المطلب سيتم دراسة هذه القضية التي تجمع بين الجانب القانوني الذي يحدد الأساس التشريعي للعقوبات الذكية بعد مقتل خاشقجي، وبين البعد السياسي والسيادي المتعلق بتداعياتها على المملكة العربية السعودية وعلاقاتها الدولية، فعلى المستوى الأول، تكشف النصوص الأمريكية والآليات التنفيذية عن كيفية استناد العقوبات إلى أطر قانونية داخلية متشابكة مع منظومة قيمية دولية. أما على المستوى الثاني، فإن التداعيات السياسية والسيادية أوضحت حجم التأثير الذي يمكن أن تحدثه العقوبات الذكية في توازن العلاقات بين الدول، وكيف أصبحت أداة تستخدم ليس فقط للضغط القانوني، وإنما لإعادة صياغة المعادلات الدبلوماسية.

الفرع الأول - الأساس القانوني للعقوبات الذكية بعد مقتل جمال خاشقجي

بعد حادثة مقتل الصحفي جمال خاشقجي في 2 أكتوبر 2018 داخل القنصلية السعودية في إسطنبول، لجأت واشنطن إلى آلية العقوبات الذكية بشكل فوري. ففي 15 نوفمبر 2018، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة قراراً بإدراج 17 مسؤولاً سعودياً على قائمة العقوبات بموجب الأمر التنفيذي 13818، وقد شملت القائمة شخصيات بارزة مثل⁽¹⁾:

نص قرار وزارة الخزانة بوضوح على أن هؤلاء الأفراد "تورطوا أو تأمروا أو حاولوا التورط في قتل جمال خاشقجي بطريقة وحشية"، وبالتالي تنطبق عليهم معايير الاستهداف بموجب قانون ماغنيتسكي العالمي

⁽¹⁾ U.S. Department of the Treasury ،Treasury Sanctions 17 Individuals for Their Roles in the Killing of Jamal Khashoggi، Washington, D.C.: Office of Foreign Assets Control (OFAC) ، Press Release, November 15, 2018 (pursuant to Executive Order 13818).

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

والأمر التنفيذي 13818، وتضمنت الإجراءات العملية تجميد أي ممتلكات أو حسابات لهم داخل الولايات المتحدة، ومنع المواطنين أو الكيانات الأمريكية من الدخول في أي معاملات مالية أو تجارية معهم. وبهذا، أغلق أمامهم النظام المصرفي العالمي الذي يعتمد بشكل واسع على الدولار والبنوك الأمريكية، حتى وإن لم يكن لديهم ممتلكات ظاهرة في الولايات المتحدة، إذ إن أثر العقوبات يمتد عبر البنية التحتية المالية العالمية.، وتم تعزيز هذا المسار من خلال ما عُرف بـ "حظر خاشقجي (Khashoggi)" (Ban)، الذي أعلنته وزارة الخارجية الأمريكية في فبراير 2021. هذا الحظر اعتمد على سلطات قانون ماغنيتسكي ووسع نطاق العقوبات لتشمل قيوداً على إصدار التأشيرات بحق 76 مواطناً سعودياً يُعتقد أنهم شاركوا في تهديد المعارضين خارج حدود السعودية. ويُعد هذا التطبيق امتداداً لمفهوم العقوبات الذكية، إذ إنه يستهدف الأفراد في حرياتهم الشخصية والتنقلية وليس الدولة بشكل كلي⁽¹⁾.

الفرع الثاني - التداعيات السياسية والسيادية على المملكة العربية السعودية والعلاقات الدولية

أحدثت العقوبات الذكية الأمريكية، بموجب قانون ماغنيتسكي العالمي والأمر التنفيذي 13818 تحولاً نوعياً في العلاقات السياسية بين واشنطن والرياض. فهذه العقوبات لم تكن موجهة ضد مؤسسة الدولة السعودية بشكل مباشر، وإنما استهدفت مسؤولين بارزين في الديوان الملكي والأجهزة الأمنية وهو ما جعلها تأخذ طابعاً مزدوجاً: فهي من جهة، إجراء قانوني ضد أفراد محددين، لكنها من جهة أخرى، رسالة سياسية واضحة موجهة إلى القيادة السعودية ذاتها.

من الناحية السياسية الخارجية، مثَّل إدراج أسماء سعودية مثل سعود القحطاني وماهر المطرب ومحمد العتيبي على قائمة العقوبات الأمريكية في نوفمبر 2018 لحظة فارقة في العلاقات الثنائية. إذ لم يسبق أن استهدفت واشنطن مسؤولين سعوديين بهذا المستوى من القرب من القيادة العليا. وقد تزامن ذلك مع ضغط سياسي داخلي في الولايات المتحدة، حيث أصدر مجلس الشيوخ قراراً غير ملزم في ديسمبر 2018 يحمل ولي العهد السعودي محمد بن سلمان "المسؤولية عن قتل خاشقجي"، في سابقة تعكس حجم الاهتزاز السياسي الذي أحدثته الجريمة، كما أنَّ إعلان وزارة الخارجية الأمريكية عن "حظر خاشقجي" عام 2021، والذي شمل 76 سعودياً، أعطى القضية بعداً دبلوماسياً ممتداً. فقد تبنت دول أخرى مثل بريطانيا وكندا والاتحاد

⁽¹⁾ United Nations Human Rights Council (UNHRC) 'Report of the Special Rapporteur on Extrajudicial, Summary or Arbitrary Executions on the Killing of Jamal Khashoggi, A/HRC/41/CRP.1, Geneva: UN, June 2019.

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

الأوروبي إجراءات مشابهة، ما جعل السعودية في مواجهة تحالف قانوني-سياسي غربي يربط بين احترام حقوق الإنسان واستمرار الشراكات الدبلوماسية⁽¹⁾.

الخاتمة:-

أولاً - الاستنتاجات

1. أظهر الفصل أن قانون ماغنيتسكي مثل تحولاً مهماً في بنية العقوبات الذكية، إذ نقلها من نطاق التدابير الموضوعية المرتبطة بحالة روسية خاصة إلى نموذج عالمي للمساءلة الفردية عن انتهاكات حقوق الإنسان والفساد الكبير.
2. اتضح أن الأساس القانوني لامتداد قانون ماغنيتسكي خارج الإقليم استند إلى توسيع قواعد الإسناد في التشريع الأمريكي، وبخاصة فكرة الارتباط الوظيفي بين الانتهاك المرتكب في الخارج والقيم أو المصالح التي تعدها الولايات المتحدة جزءاً من أمنها القانوني والسياسي.
3. بين التحليل أن العقوبات الذكية وفق قانون ماغنيتسكي لا تستهدف الدولة المستهدفة بصفقتها الشخصية المباشرة بقدر ما تستهدف أفراداً وكيانات بعينها، غير أن آثارها العملية كثيراً ما تمتد إلى الدولة ذاتها وإلى صورتها السياسية ومجالها الاقتصادي والدبلوماسي.
4. كشفت التطبيقات العملية في روسيا والصين وقضية خاشقجي أن فعالية العقوبات الذكية ترتبط بقدرتها على تعطيل النفاذ إلى النظام المالي الدولي، وأن أثرها يتضاعف كلما اقترنت بتنسيق تشريعي وسياسي بين عدد من الدول.
5. خلاص البحث إلى أن قانون ماغنيتسكي عزز مسار المساءلة الفردية عبر الحدود، لكنه في المقابل أثار إشكاليات مستمرة تتصل بالمشروعية الدولية، والانتقائية، وحدود احترام السيادة، والضمانات الإجرائية الواجبة للأشخاص والكيانات المدرجين على قوائم العقوبات.

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قضية مقتل جمال خاشقجي: أبعادها الدولية وانعكاساتها على العلاقات الأمريكية-السعودية، الدوحة: المركز العربي، 2020، على الرابط الإلكتروني الآتي:

<https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/The-Repercussions-of-the-Murder-of-Khashoggi-Saudi-US-Relations-Crisis-and-the-Future-of-BinSalman.pdf>

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

ثانياً -التوصيات

1. ضرورة إحاطة العقوبات الذكية بضوابط قانونية أكثر تحديداً، سواء على مستوى التشريعات الوطنية أم في إطار دولي أوسع، بما يحد من التوسع غير المنضبط في استخدامها ويعزز وضوح معاييرها الموضوعية والشخصية
2. تعزيز الضمانات الإجرائية للأشخاص والكيانات المستهدفة، ولا سيما حق الإخطار، وإبداء الدفاع، والطعن الفعلي، والمراجعة الدورية، لتفادي تحول العقوبات الذكية إلى جزاءات إدارية دائمة بلا رقابة كافية
3. قصر اللجوء إلى العقوبات الذكية ذات الأثر العابر للحدود على الحالات التي تتوافر فيها قرائن قوية على الانتهاكات الجسيمة أو الفساد الكبير، مع ربطها بمعيار التناسب وعدم استخدامها أداةً للضغط السياسي الانتقائي
4. تشجيع التنسيق الدولي على تطوير آليات أكثر توازناً داخل الأمم المتحدة أو الأطر الإقليمية لمراجعة مشروعية العقوبات الذكية وآثارها على السيادة الوطنية، وبما يضمن اتساقها مع مبادئ القانون الدولي العام
5. اعتماد تقويم دوري لفعالية العقوبات الذكية في تحقيق أهدافها الفعلية، وعدم الاكتفاء بأثرها الرمزي، مع تقييم انعكاساتها السياسية والاقتصادية والحقوقية على الدول المستهدفة وعلى بنية النظام الدولي

قائمة المصادر

أولاً -المصادر العربية

1. أحمد عبيس الفتلاوي ، قانون ماغنيتسكي العالمي كآلية عقوبات أمريكية أحادية من خارج القضاء : دراسة في شرعية العقوبات على خلفية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والفساد الكبير، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 1 ، جامعة الكوفة، 2025 ،
2. محمد ضو فضيل، قاعدة الإسناد والقانون الإقليمي في القانون الدولي الخاص، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية جامعة المنصورة ، مصر، المجلد 2 ، العدد 3 ، سنة 2021 ،

ثانياً -مراجع ووثائق أجنبية إضافية

1. Canada, Special Economic Measures Act, S.C. 1992, c. 17. Canada, Freezing Assets of Corrupt Foreign Officials Act, S.C. 2011, c. 10. Canada, Justice for Victims of Corrupt Foreign Officials Act (Sergei Magnitsky Law), S.C. 2017, c. 21.
2. United States Congress, Global Magnitsky Human Rights Accountability Act, Pub. L. No. 114–328, Title XII, Subtitle F, p. 1263(a)(1)(A)(ii), 130 Stat. 2549 (2016), codified at 22 U.S.C. p. 2656 note. United States Congress, Foreign Assistance Act of 1961, Pub. L. No. 87–195,p. 502B(d)(1), 75 Stat. 424 (1961), codified at 22 U.S.C. p. 2304(d)(1). United Nations, Convention

أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

- against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, adopted 10 December 1984, 1465 U.N.T.S. 85 (entered into force 26 June 1987). United Nations, International Covenant on Civil and Political Rights, adopted 16 December 1966, 999 U.N.T.S. 171 (entered into force 23 March 1976).
3. Executive Order No. 13818, Blocking the Property of Persons Involved in Serious Human Rights Abuse or Corruption, 82 Fed. Reg. 60839 (December 20, 2017), § 1(a)(ii)(A)–(B). United States Congress, International Emergency Economic Powers Act (IEEPA), Pub. L. No. 95–223, Title II, 91 Stat. 1626 (December 28, 1977), codified at 50 U.S.C. §§ 1701–1708.
 4. U.S. Department of the Treasury, Office of Foreign Assets Control (OFAC), Guidance on Entities Owned by Blocked Persons, August 13, 2014. Sanctions.io, Understanding OFAC's 50 Percent Rule: A Complete Guide, 2023, available at: <https://www.sanctions.io/blog/ofac-50-percent-rule> Allen, I., op. cit.
 5. United States Congress, Russia and Moldova Jackson– Vanik Repeal and Sergei Magnitsky Rule of Law Accountability Act of 2012, Pub. L. No. 112–208, § 404(a), 126 Stat. 1496 (2012), available at: <https://www.congress.gov/112/statute/STATUTE-126/STATUTE-126-Pg1496.pdf> . U.S. Congress, Senate, Sergei Magnitsky Rule of Law Accountability Act of 2012, Congressional Record, 112th Cong., 2nd sess., December 6, 2012, Statement of Sen. John McCain, available at: <https://www.congress.gov/crec/2012/12/06/CREC-2012-12-06-pt1-PgS7686.pdf> . Congressional Research Service, The Global Magnitsky Human Rights Accountability Act, CRS Report No. R46981, December 3, 2021.
 6. United States Congress, Global Magnitsky Human Rights Accountability Act, Title XII, Subtitle F, of the National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2017, Pub. L. No. 114–328 § 1263(a)(1)(A–B), 130 Stat. 2549 (2016). available at: <https://www.congress.gov/114/plaws/publ328/PLAW-114publ328.pdf> Kerr, Victoria, & Sexton, James Patrick, op. cit ., pp. 2–3. Pasculli , L., & Stanford, B., op. cit.

الأجنبية المصادر -ثالثاً

1. Karen Dawisha , Putin's Kleptocracy : Who Owns Rus sia? New York: Simon & Schuster 2014.
2. William F. Browder, Red Notice: A True Story of High Finance, Murder, and One Man's Fight for Justice, New York: Simon & Schuster, 2015.
3. Pasculli , L., & Stanford, B., “Form and Flexibility: The Normalisation of ‘ Magnitsky Sanctions’ in the Face of the Rule of Law,” Hague Journal on the Rule of Law, Vol. 15, Issue 2 (2022).
4. Congressional Research Service, The Global Magnitsky Human Rights Accountability Act, Report R46981, December 3, 2021.
5. Emily Flanigan , “The Long Arm of U.S. Sanctions Jurisdiction: The Extraterritorial Application of U.S. Sanctions Regimes to Both U.S. and Non-U.S. Actors and the Importance of Compliance Programs to Combat Potential Violations,” Maryland Journal of International Law, Vol. 39 (2024).
6. Pasculli , L., & Stanford, B., op . cit.
7. Emily Flanigan , The Long Arm of U.S. Sanctions Jurisdiction: The Extraterritorial Application of U.S. Sanctions Regimes to Both U.S. and Non-U.S. Actors and the Importance of Compliance Programs to Combat Potential Violations, Maryland Journal of International Law, Vol. 39 (2024).
8. FIDH & Anti-Discrimination Centre Memorial, Russia 2012–2013: Attack on Freedom, Paris: International Federation for Human Rights, 2014.
9. Cat Woods, The Future of Magnitsky Laws, Law Society Journal, Law Society of New South Wales, 19 March 2024. available at: <https://lsj.com.au/articles/the-future-of-magnitsky-laws> , Kerr, V., & Sexton,



أثر العقوبات الذكية على سيادة الدولة وفق قانون ماغنيتسكي

J. P., Human Rights and Security: Unpacking the Elusive Nature of Magnitsky Sanctions, European Society of International Law Paper Series, 2022.

10. Meredith Lilly & Delaram Arabi , Symbolic act, real consequences: Passing Canada's Magnitsky Law to combat human rights violations and corruption, International Journal, Vol. 75(2).

11. Clara Portela , The EU Human Rights Sanctions Regime: Unfinished Business? European Union Institute for Security Studies, 2021.

12. House of Commons Library, Sanctions: UK implementation after Brexit (Briefing Paper CBP 8139), 2020.

والقرارات والتشريعات الوثائق - رابعاً

1. United States Congress, International Emergency Economic Powers Act (IEEPA), Public Law 95-223, Title II, 91 Stat. 1626 (December 28, 1977), codified at 50 U.S.C. P.P.1701-1708.

2. United States Congress, Global Magnitsky Human Rights Accountability Act, Public Law No. 114-328, Title XII, Subtitle F, § 1263, 130 Stat. 2533 (December 23, 2016), codified at 22 U.S.C. § 2656 Note.

3. Executive Order No. 13818, Blocking the Property of Persons Involved in Serious Human Rights Abuse or Corruption, 82 Fed. Reg. 60839 (December 20, 2017), §§ 1(a)(i-iii).

4. United States Congress. Global Magnitsky Human Rights Accountability Act. Public Law 114-328. Washington, DC, 2016.

5. Executive Order No. 13818, Blocking the Property of Persons Involved in Serious Human Rights Abuse or Corruption, 82 Fed. Reg. 60839 (December 20, 2017), § 1(a)(ii)(A-B).

6. U.S. Department of the Treasury, United States Sanctions Members of South Africa's Gupta Family for Their Involvement in Corruption, Press Release, October 10, 2019. available at: <https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm790>.

7. U.S. Department of the Treasury, Treasury Sanctions 17 Individuals for Their Roles in the Killing of Jamal Khashoggi , Press Release, December 15, 2018. available at: <https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm556>.

8. Law Library of Congress, Worldwide Global Magnitsky Act Legislation, July 2022, p. 2. Available at: <https://tile.loc.gov/storage-services/service/l1/llglrd6106.pdf>.

9. Parliament of Canada, Justice for Victims of Corrupt Foreign Officials Act (Sergei Magnitsky Law), S.C. 2017, c. 21. Ottawa: Minister of Justice, 2017. available at: <https://laws-lois.justice.gc.ca/eng/acts/J-2.3/>.

10. UK, The Global Human Rights Sanctions Regulations 2020, SI 2020/680, §§ 6-7. available at: <https://www.legislation.gov.uk/uksi/2020/680/contents>.